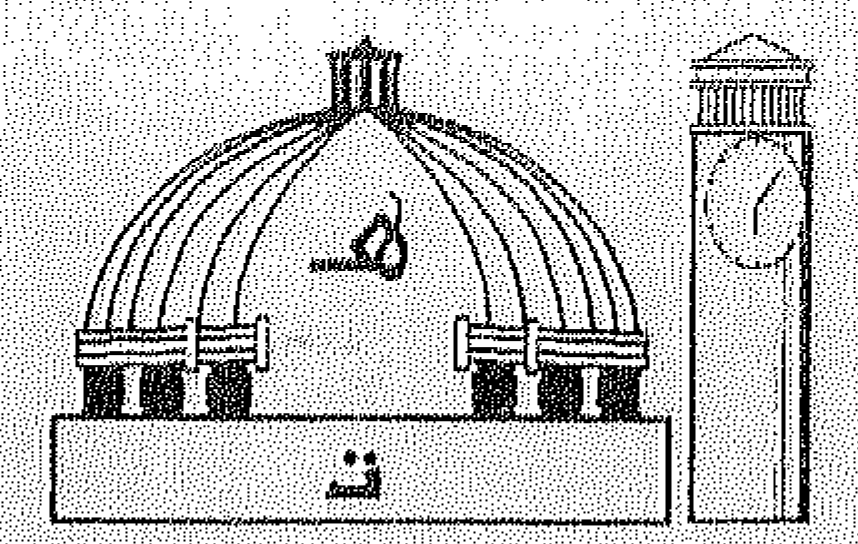


# القضية الفلسطينية
# وعلاقتها
# بالأمن القومى المصرى

نادى أعضاء هيئة التدريس ـ جامعة القاهرة

لجنة الشئون العامة والإعلام

٢٠٠٢

# القضية الفلسطينية
# وعلاقتها
# بالأمن القومى المصرى

نادى أعضاء هيئة التدريس ـ جامعة القاهرة
لجنة الشئون العامة والإعلام

# مقدمة

تواصلا مع الجهود المبذولة في إطار القضية الفلسطينية العادلة ، ومع بارقة الأمل التي ترسلها إلينا روح الانتفاضة والمقاومة ، وسعيا الي تعزيزها ومؤازرتها في إطار تفعيل الموقف الأصيل للشعب المصري ، قام مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بتأسيس اللجنة الدائمة لدعم المقاومة الفلسطينية ، والتي انبثقت عنها لجان فرعية ثلاث ، اضطلعت إحداها ــ وهي اللجنة الفرعية للشئون الثقافية والاعلامية ــ بتنظيم بعض الحلقات النقاشية الهامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل خاص ، وبهموم الأمة العربية والإسلامية بشكل عام.

ولا تهدف هذه اللجنة إلي القيام بأعمال البحث والدراسات المتخصصة التي تقوم بها المراكز البحثية المختلفة ، ولكنها تهدف إلي أن تكون حلقة وسيطة بين هذه الدراسات وبين المثقف العادي ، لتعرض خلاصة لأهم الموضوعات المطروحة علي الساحة ، وتنشرها إعلاميا.

ومروراً بذلك الهدف ، فهي تتطلع إلي تحفيز الفكر وتنشيط الوعي ونشر المفاهيم الصحيحة حول قضايا أمتنا ، وذلك في أوساط المثقفين بصفة عامة ، والأوساط الجامعية بصفة خاصة ، مستثمرة حالة اليقظة التي تعيشها الأمة حالياً لتحقيق أفضل النتائج نحو هذا الهدف.

وتقوم اللجنة بأداء دورها عن طريق عدة وسائل ، منها عقد حلقات نقاشية حول موضوعات محددة ، ومنها إعداد كتيبات وأوراق مختصرة في

مواضيع معينة بواسطة مهتمين أو متخصصين ، ومنها عقد ندوات أو محاضرات عامة عن الموضوعات ذات الصلة.

وقد قامت اللجنة بتنظيم عدد من حلقات النقاش المعمقة ، حضرها وتحاورفيها نخبة من المختصين والخبراء ، ثم بدأت اللجنة في وضع حصيلة هذه المناقشات في صورة مكتوبة ، نقلاً عن السادة المتحدثين مباشرة ،وذلك ليتم عرض حصيلتها لاحقاً علي جماهير المثقفين والمهتمين ، ارتقاء بدرجة الوعي الجماهيري بالقضية ، وتحفيزاً للدور الفكري للمثقفين ، والذي ينتظر منه أن ينير الطريق ويبتكر الوسائل التي تقيل الأمة من عثرتها ، ويعينها علي مواجهة التحديات الماثلة أمامها في هذا الوقت العصيب.

وقد اختارت اللجنة موضوع القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأمن القومي المصري ،ليكون باكورة الحلقات النقاشية ، ذلك أن بيان هذا الأمر وتوضيحه ، هو المدخل الأوسع الذي يفتح الباب للمشاركة الفعالة من كافة عناصر الأمة في دعم القضية الفلسطينية ، ليس فقط من منطلقات عقائدية أو قومية أو حتي إنسانية ، ولكن حرصاً علي صميم الأمن القومي المصري الذي يتعرض لتهديدات مباشرة وجسيمة ينبغي فهمها في إطار أوسع وأشمل من الرؤية الضيقة التي تستبعد أية تهديدات صهيونية أو غربية في ضوء معاهدة السلام المصرية ــ الإسرائيلية المبرمة في أواخر السبعينيات من القرن الماضي.

وقد تحدث في هذه الحلقة التـــي عقـدت بمقـر النـادي ـ مسـاء الاثنين٢٧مايو ٢٠٠٢ ـ نخبة من الأساتذة المتخصصين الذين قاموا بتغطية كافة الجوانب المتعلقة بهذه القضية ، ومنها الجوانب التاريخيـة والسياسـية والعسكرية والاستراتيجية ، بالإضافة إلـي مـا يتعلـق بالقـانون الدولـي والعلاقات الدولية.

فقد قام **الأستاذ الدكتور / أحـمد يوسـف أحـمد** ـ أستاذ العـلوم السياسية وعميد معهد البحوث والدراسات العربية ـ بتقديم البراهين الدامغـة للتدليل علي صـدقية العـلاقة بين القضية الفلسـطينية و الأمـن القومـي المصري ، وعـرض لمـا يمـكن أن تـقدمه الأمة من دعـم للقضـية الفلسطينية في إطـار " ليفعـل كل مـنا مـا يستطيع أن يفعله ".

**اللـواء الدكتور / زكـريا حسين** ـ المدير الأسبق لأكاديمية نـاصر العسكرية العليا والرئيس الأسـبق لهيئـة البحـوث العسـكرية والخبـير الاستراتيجي المعروف ـ تحدث عن الأبعاد الاستراتيجية والعسـكرية مـن خلال الإجابة عن ثلاثة تساؤلات ، **الأول:** يتعلق بحجم التـهديد العسـكري الإسرائيلي للأمن القومي المصري ، **والثاني:** يتعلق بعوامل كبح هذا التهديد أما **الثالث:** فعن الدور الذي يمكن القيام به لمواجهة هذه التهديدات الحقيقية.

**الأستاذ الدكتور / محـمد شـوقي** ـ الأسـتاذ المسـاعد بكليـة الأقتصاد والعلوم السياسية ، والمتخصص في القانون الدولي ـ أوضح عدداً من المسائل القانونية الغائبة عن الكثيرين ، ومنها مـا يعطية القانون الدولي من حقـوق للشعوب المحتلة ، وعن الوضع القـانوني لأعمـال المقاومـة

مقارنة بما يطلق علية " **بالأرهاب** "، وعن علاقة القضية بالأمن القومي المصري في ضوء معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلي ، وكذلك عما تعطيه قرارات الأمم المتحدة وما يسمي بالشرعية الدولية للفلسطينين من حقوق لم تستغل بالقدر الكافي حتي هذه اللحظة.

**الأستاذة الدكتورة / نادية مصطفي** ـ أستاذ العلاقات الدولية بكلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، ومدير مركز الدراسات السياسية بالكلية ، ومدير مركز حوار الحضارات بها ـ تحدثت انطلاقاً من جذور التعامل العربي مع القضية الفلسطينية ، والرؤي التي تفصل هذه القضية عن الأمن القومي العربي بصفة عامة ، في إطار النظرات القطرية المحدودة لمصادر التهديد التي تواجهها ، وعما أدت إلية ثقافة السلام من ترهل في كافة مناحي الحياة ، وما تمخضت عنه من مقولات ومغالطات شائعة من النخب الرسمية والمثقفة علي الساحة العربية خلال الفترة الأخيرة ، بالإضافة إلي الدور الأمريكي المساند والمواكب للدور الإسرائيلي علي طول الخط ، وكذلك تعاظم الفجوة بين الحكومات والشعوب في نظرتها وتفاعلها مع القضية الفلسطينية وخاصة في الآونة الأخيرة.

**الأستاذ الدكتور / محمد السيد الجليند** ـ الأستاذ بكلية دار العلوم، ومدير مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بجامعة القاهرة سابقاً ـ استعرض البعد التاريخي والعقدي للقضية وعلاقة ذلك بالتهديد المباشر الذي يتعرض له الأمن القومي المصري ، وخاصة في ظل الارتباط الحالي بين اليمين الصهيوني الأمريكي والكيان الإسرائيلي الصهيوني ، والذي يزداد قوة وتأثيرا منذ أكثر من عشرين عاماً.

وقد تم إثراء الندوة بالأسئلة والمداخلات القيمة من السادة الحضـــور، والتي قـــام المتحدثون بالتعليق عليها في نهاية الندوة ، التي اســتمرت لمـــا يقرب من خمسة ساعات.

وتري اللجنة الأهمية الكبري لما دار في هذه الحلقة مـــن مداخـــلات ومناقشات ، والتي نأمل أن تتاح لكل مثقف ومسئول مصـــري وعربـــي ، بمـــا يساهم في توضيح الرؤية وشحذ الهمم علي طريق الدعـــم المتواصـــل للمقاومة الفلسطينية الباسلة ، والتي لا بديل عن استمرارها بفاعلية وكفـــاءة كرأس حربة للدفاع عن مجمل الأمن القومي العربي الذي يتعرض للكثـــير من التهديدات في هذه المرحلة الحاسمة من تـــاريخ الأمة.

أ.د. عـــمرو درّاج
نـــائب رئيس مجلس إدارة
نادي أعضاء هيئة التدريس جامعة القاهرة
مقرر لجنة الشئون العامة والأعلام بالنادي
**القـــاهرة في سبتمبر ٢٠٠٢**

أدار النـــدوة

**الأستاذ الدكتور/ عمرو درّاج**

نائب رئيس مجلس إدارة نادى أعضاء هيئـــة التدريـــس بجامعة القاهرة، ومقرر لجنة الشئون العامة والإعلام.

المتحدثون:

**الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد**

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياســـية وعمـــيد معهد البحوث والدراسات العربية.

**اللواء دكتور/ زكريا حسين**

المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا والرئيـس الأسبق لهيئة البحـــوث العســـكرية ومستشـــار رئيـــس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

**الأستاذ الدكتور/ محمد السيد الجليند**

الأستاذ بكلية دار العلـــوم ومديـــر مركـــز الدراســـات والبحوث الإسلامية – جامعة القاهرة سابقا.

**الأستاذ الدكتور/ محمد شوقى**

الأستاذ المساعد بكلية الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية – جامعة القاهرة، والمتخصص في القانون الدولي.

**الأستاذة الدكتورة/ نادية محمود مصطفى**

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياســـية – جامعة القاهرة – ومدير مركز الدراسات السياســـية، ومدير برنامج حوار الحضارات بالكلية.

# القضية الفلسطينية
# وعلاقتها بالأمن القومي المصري

## أ.د. عمرو درّاج (تقديم):

فى البداية نرحب بحضراتكم فى أولى حلقات النقاش التى يعقدها مجلس إدارة نادى أعضاء هيئة التدريس هذا العام، والتى تنظمها اللجنة الفرعية للشئون الثقافية والإعلامية – الوعاء الفكرى – المنبثقة عن اللجنة الدائمة لدعم المقاومة الفلسطينية بالنادى. وقد كان لإنشاء هذه اللجنة الدائمة وفرعياتها مقدمات، نود أن نعطى حضراتكم خلفية عنها.

ففى أوائل إبريل الماضى (٢٠٠٢) وعقب تداعى الأحداث فى فلسطين والاجتياح الإسرائيلى للأراضى المحتلة والمخيمات، نظم النادى بالاشتراك مع إدارة الجامعة مسيرة كبيرة فى الحرم الجامعى، أعقبها مؤتمر عقد فى مقر كلية الآداب بالجامعة حضره عدد كبير من المهتمين، وكان من أهم توصياته ضرورة ألا نكتفى بمجرد الاستجابة الجماهيرية التلقائية، وأنه لابد من مواصلة دعم الانتفاضة والتأييد الشعبى من خلال عمل مؤسسى منظم ومستقر ومستمر، الأمر الذى أكد عليه مؤتمر جماهيرى تال عقد فى مقر النادى بالمنيل، تم فيه التأكيد على أن نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ينبغى أن يكون فى مقدمة من يقود السعى فى هذا المضمار.

وبالفعل كانت الاستجابة مبكرة، إذ كنا قد شكلنا اللجنة الدائمة لدعم الانتفاضة الفلسطينية فى العام الماضى (٢٠٠١) مواكبة لبدايات الانتفاضة، وقبل أن تشتعل الساحة أخيراً، ثم انبثقت عنها ثلاث لجان فرعية:

**اللجنة الأولى:**

**خاصة بالدعم المادى:**

وهى تبحث فى الوسائل المادية غير التقليدية للحصول على دعم مادى وإرساله إلى الجهات المصرح لها جمع التبرعات القادرة على تقديمه لإخواننا الفلسطينيين، ومن ذلك أننا أقمنا معرضا لمنتجات مختلفة لمدة ثلاثة أيام، وجار البحث عن وسائل أخرى لهذا الدعم المادى.

**اللجنة الثانية:**

**هى لجنة المقاطعة :**

وهى تبحث بدرجة متعمقة فى المقاطعة وآلياتها كعامل رئيس فى التفاعل الشعبى مع القضية الفلسطينية. والحقيقة أننا نحاول من خلال هذه اللجنة النظر إلى هذا السلاح بما يتجاوز النظرات السطحية والعفوية التى تميزت بالحماسية المفرطة. فعلى سبيل المثال قمنا بإصدار قائمة نوعية درست جيدا لتضم مجموعة من السلع المحددة والتى تكون مؤثرة يقينا، كما أخرجت اللجنة ورقة تشرح للجماهير أهمية المقاطعة ودورها كسلاح فاعل فى دعم المقاومة الفلسطينية.

**اللجنة الثالثة:**

**اللجنة الفرعية للشئون الثقافية والإعلامية:**

وهى تمثل رأس الحربة للجنة دعم المقاومة، وهى تبحث الأمور الفكرية والإعلامية والسياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وقد رأينا أن الأسلوب الأمثل لتناول هذه الأمور هو تنظيم حلقات نقاشية معمقة محدودة العدد يدعى إليها صفوة مختارة من أعضاء هيئة التدريس لإبداء وجهات

النظر فى تفعيل الدعم للمقاومة، كنخبة مثقفة وعينة ممثلة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة كلها، وآثرنا ذلك المستوى بدلا من إقامة مؤتمرات عامة موسعة؛ تحقيقا لمطلب العمق والتأثير، وإن لم نستبعد الحاجة أحيانا لمثل هذا المستوى الأخير.

إن الهدف الأساسي لهذه اللجنة ليس تكرار لعمل مؤسسات متخصصة من مثل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أو مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أو غيرهما، فنحن - كجمعية أعضاء هيئة التدريس - لسنا متخصصين، إنما نستعين بالمتخصصين الذين يفوقون مستوى المثقف العادى، نستمع إليهم ونحاورهم ... ثم نحاول أن نروج حصيلة هذا النقاش إعلاميا بما يسهل على المثقف العادى استيعابه.

وبالتالى، لابد أن نعرض الموضوعات على هذا المثقف العادى بطريقة تناسبه كغير متخصص، فنضع حصيلة النقاشات فى صيغة تناسب صحفا أو مجلات متخصصة، أو تلائم البث على شبكة المعلومات أو أن نضعها فى كتيبات صغيرة أو أن نجمع بين أكثر من وسيلة من ذلك. هذا ، لنصل إلى مراد هذه اللجنة من دعم المقاومة، بنشر هذا الفكر على أوسع نطاق، ونستفيد من درجة الوعى المتصاعدة الآن بين الجماهير، ونرقى بها سيما لدى المثقفين الذين يمكن بدورهم نقل هذا الفكر إلى المتعاملين معهم.

وبناء عليه، فقد وضعنا نحو خمسة عشر عنوانا لموضوعات قابلة للإضافة عليها كنشاط ممتد .. فالقضية - كما تبدو - ممتدة ولن تحسم فى الوقت العاجل ... وفى هذا فاللجنة تقبل اقتراحاتكم حول الإضافة أو التعديل فى هذه العناوين المقترحة.

وكذلك فقد استقر الرأى فى اللجنة على أن يكون الموضوع الأول الذي يتم تناوله هو عنوان حلقة اليوم: "القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأمن القومى المصرى"، وأنه الأنسب للبدء به على أساس النظر إلى أن مستوى التفاعل الشعبى مع القضية الحالية اتخذ ثلاثة مستويات:

**الأول:** يتفاعل مع القضية من منظور عقدى أو قومى أو تاريخى ... على أساس أنه يرتبط بالشعب الفلسطينى بروابط متعددة ينطلق منها فى دعم القضية ومؤازرتها.

**الثانى :** يتفاعل مع القضية من منظور إنسانى كأحد الشرفاء الذين يحوزون مشاعر ترفض الهمجية والوحشية الإسرائيلية مثله فى ذلك مثل نشطاء ودعاة السلام فى الغرب وأوربا إلى درجة ذهاب بعضهم إلى فلسطين.

**الثالث:** ينظر للقضية وكأنه لا علاقة له بها البتة ... بل ينظر إليها سلبا على أنها قضية لم يأت من ورائها سوى المتاعب والويلات سيما لمصر وشعبها ، ويرى أن حل هذه القضية يتمثل فى ضرورة إغلاق ملفها بأى شكل من الأشكال أو التخلص منها.

هذه الفئات الثلاث – سيما الثالثة منها – تحتاج إلى أن ترى حقيقة ارتباطنا بالقضية، وحقيقة علاقتها بالأمن القومى المصرى وتأثيرها عليه، وكذلك تحتاج الفئتان الأولى والثانية إلى أن تتبين لهم أبعاد هذا الجانب الأمنى الواقعى الخطير.

هذه هي الدوافع والمبررات التي وقفت من وراء اختيار اللجنة لطرح هذا الموضوع أولا من خلال هذه الحلقة، وتخيرت عددا من خيرة الأساتذة المتخصصين في هذا الشأن، والذين استجابوا مشكورين.

وقد تم إقرار نظام الحلقات النقاشية على النحو التالي:

أن يمضي خط الإعداد والإلقاء للموضوعات اوالكلمات التي يتقدم بها السادة الضيوف – في كل حلقة – على محاور ثلاثة متراتبة، تبدأ بعرض القضية ثم تحليل عناصرها وتنتهي بالاستنتاجات أو الخلاصات التي تتوجه للإجابة عن التساؤل العملي : مأذا بعد؟ وما العمل؟ الأمر الذي يحقق غايات الفهم والوعي والتوجيه نحو طرق ووسائل الفعل والتأثير.

وفي هذه الحلقة جرى تقسيم الموضوع إلى جوانبه الخمسة التي تغطي كافة عناصره بداية من الجانب التاريخي – العقدي، إلى الجانب السياسي على المستوى العربي، ثم جانب العلاقات الدولية ومن منظورها، فالمنظور القانوني الدولي، وانتهاء بالجانب الاستراتيجي – العسكري بما يعطي صورة متكاملة لكافة أبعاد الموضوع.

يعطي كل متحدث مدة عشرين دقيقة لتغطية موضوعه حسب محاوره، ليترك بعدها المجال مفتوحا أمام السادة الحضور لإثارة تعليقات أو تساؤلات أو إضافات بما لا يتجاوز حدود الخمس والأربعين دقيقة، لنعود في النهاية للمتحدثين الأفاضل لإبداء ردودهم وأجاباتهم عن التساؤلات والتعقيبات في حدود عشر دقائق لكل منهم.

وسوف نبدأ الكلمات – بناء على ترتيب أبجدى – بالأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد – أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير معهد البحوث والدراسات العربية ، فليتفضل.

أ.د. أحمد يوسف أحمد:

بسم الله الرحمن الرحيم، أبدأ بشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة على تشريفى بتوجيه هذه الدعوة لهذه الحلقة النقاشية الهامة، وأشكر – بصفة خاصة – الأستاذ الدكتور/ عمرو دراج على هذا التقديم الذى وضع – حقيقة – هذه اللجنة على الطريق الصحيح، وأشكره كذلك على أن جمعنى بهذه النخبة الممتازة المشاركة فى هذه الحلقة.

وأود أن أبدأ بما أشار إليه الدكتور/ عمرو من أن هذه اللجنة تمثل فعلا رأس الحربة فى هذا العمل الكبير؛ وذلك لأنه فى كثير من الأحيان ما يقلل البعض من قيمة العمل الفكرى، أو كما يسمى فى التعبير الدارج "الكلام". وبالطبع فإنه لا وجه للمقارنة فيما بين الكلام والفعل، بين من يناضلون على أرض فلسطين وغيرها وبين من يتكلمون، ولكن من الخطأ الجسيم فى رأيى أن يتصور البعض أن الحوار الفكرى ليست له قيمة، فهناك للأسف "كلمات ومفاهيم خبيثة" تورد كثيرا فى هذا السياق من شأنها إن لم تجتث أن تؤتى أثرها فى تثبيط العزائم وإضعاف الهمم والترويج لمفاهيم خاطئة. ومن المنطلق هذا يمكن الحديث عن القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأمن القومى المصرى، موضوع اليوم.

تبدأ هذه الندوة من نقطة بديهية هامة ... هى أننا لو حكمنا أن لا علاقة للقضية الفلسطينية بالأمن القومى المصرى، فإن المسائل يمكن أن

تنتهى عند هذا الحد، لأنه من المؤكد أن بيننا من يجمعه وما يجــــرى فـــى الأرض الفلسطينية روابط الدين، وبيننا من تجمعه رابطة القومية، وبيننا مـن تجمعه رابطة الإنسانية، ... إلا إنه لو قيل إنه الإغلبية تــرى أن لا علاقــة للقضية الفلسطينية بالأمن القومى المصرى، فسنجد من الصعوبة بمكـــان أن نتحدث عما يجب أن نفعله في هذا المضمار! ومن ثم أتصور أن البدء بـهذا الموضوع فعلا هو مسألة موفقة للغاية، ولها أولوية . كذلك فأنا – كبـــاحث فى العلوم السياسية – أحييى اختيار عنوان هذه الحلقة؛ لأن فى تقديـــرى أن مفهوم الأمن القومى المصرى سيكون مفهوما جامعا، فكما قلـــت يمكــن أن يتعاطف كل جمع مع القضية الفلسطينية من منطلقات مختلفـــة: الإنســانية، الدين، القومية ... ولكن إذا قيل بيننا إنه لا علاقة بين أمن مصر وبين مـــا يجرى على أرض فلسطين، فإننا سنواجه بصعوبة كبيرة لإقناع الرأى العـام والقوى الفاعلة فيه من أنه يتعين علينا أن نقوم بشىء فى سبيل دعم القضيـــة الفلسطينية.

كما أن أهمية الموضوع تبدو – كما تلاحظون حضراتكم –أنه كلمــا برز الحديث عن الصراع العربى – الإســـرائيلى – وأحداثـــه، راجـت أو روجت معه بعض المفاهيم التى هى من وجهة نظرى خاطئة.

فمثلا ، فى مواجهة ما يثار من أنه يتعين على دولة مثل مصـــر أن تقوم بكذا أو كذا ... فإن البعض يبادر بالقول: ما العلاقة بين ما يجرى فـــى فلسطين وأمن مصر؟ أو يقال صراحة – عندما يدعى إلى الفعـــل والتـــأثير على ما يجرى على أرض فلسطين – إن قدرات مصر مخصصة للدفاع عن أمن مصر، وكأن ما يجرى فى فلسطين لا علاقة له بأمن مصـــر. ويصـــل

الأمر للأسف أحيانا إلى طرح مفاهيم خاطئة ، فنجد البعض - وللأسف بعضهم من المسئولين - يقول مثلا: "أعطونا مائة مليار دولار ونحن نحارب"، وكأن القضية أننا نريد أن نحارب ولكننا لا نملك المال لكى نحارب، وهذا أمر فى منتهى الخطورة؛ لأنه يعنى أن ثمة داعيا للحرب ولكن نحن لا نملك القدرة على هذا !! إذن فماذا لو بادر العدو بالهجوم، هل نقول إننا لا نملك القدرة على الحرب، وأن ندافع عن أنفسنا؟

ومن ثم فإن هناك مفاهيم ملوثة ومشوهة، ومن الجدير بالجماعة المثقفة والمهتمة والحريصة على أمن مصر أن تتناول هذه المفاهيم بالتفنيد حتى نصل إلى كلمة سواء بيننا وبين الذين يدعون أنه لا علاقة بين القضية الفلسطينية وأمن مصر؟

أيضا، من المفاهيم الشائعة فى هذا السياق، أن يجرى الحديث عن تضحيات مصر من أجل القضية الفلسطينية. والحقيقة أن تضحيات مصر من أجل القضية الفلسطينية هى نوع من توظيف قدرات مصر من أجل الدفاع عن أمن مصر الذى هو مرتبط ارتباطا عضويا بما يجرى فى ارض فلسطين. وسوف أتحدث عن بعض الشواهد أو الأدلة على هذه الأمور. ومن ثم فإنه إذا كانت ثمة تضحيات مصرية من أجل القضية الفلسطينية فإنها من مفهومنا العلمى ليست تضحيات، وإنما هى فعل مؤثر من أجل حماية أمن مصر تستفيد منه فلسطين أو غير فلسطين.

يضاف إلى هذا أن الحديث عن التضحيات المصرية هو حديث غير دقيق علميا، فإذا كان هناك ما يمكن أن يسمى "تضحيات مصرية من أجل فلسطين"، فإن هناك على الجانب الآخر دعما عربيا لمصر من أجل

مواجهة إسرائيل أيضا – فلا ننسى أنه عقب العـــام ١٩٦٧ وحتـــى العـــام ١٩٧٧ ظلت الدول العربية تدفع بانتظام مبالغ مؤثرة لمصر تدعمـــها فـــى مواجهة إسرائيل. إذن القضية قضية "أمن متبادل"، وليس أن طرفا يضحـــى من أجل طرف آخر، أو أن طرفا يعيش عالة على الطـــرف الأول... هـــذه مفاهيم خاطئة سيكون من شأنها أن تنتهى بنا جميعا إلـــى أن نكـــون شـــتى وجزئيات ، ولا نتمكن من إقامة منظومة فى مواجهة هذا العدو الصـــهيونى ومن يدعمونه فى النظام العالمى.

من الواضح من كلامى هذا، أننى- لا أقول من المتحمسين – ولكن من المقتنعين بأن ثمة علاقة موضوعية عضوية بين، ليس فقط أمن مصـــر وأمن فلسطين، وإنما أتحدث عن علاقمة أمن حقيقيـــة بيـــن أجـــزاء هـــذه المنطقة. وسأقدم فى ها الصدد خمسة براهين موجزة، إذ إنه فى مثـــل هـــذا الملتقى الذى يتحدث فيه أساتذة وخبراء على أعلى مستوى ويحضره أســـاتذة ومهتمون على أعلى مستوى أيضا لا أعتقد أننا بحاجة للدخول فى تفاصيل.

**<u>البرهان الأول:</u>**

أن ذلك مستمد من الجغرافيا والتاريخ، ويكفينا فى ذلـــك أن نذكـــر بخلاصة رائعة جمال حمدان، عندما تحدث عما يمكن تسميته بـــ "معادلـــة أمن مصر"، وكيف أن التهديد الرئيسى لأمن مصر كان يـــأتى دائمـــا مـــن بوابتها الشمالية الشرقية. فمصر عبر التاريخ يمكن أن تكون قد مثلت قـــوة متدخلة فى الجنوب أو الجنوب الشرقى، إلا إنه عبر التاريخ أيضا تعين على مصر أن تصد الأخطار القادمة من البوابة الشمالية الشرقية، والتى تتجســـد الآن فى الكيان الصهيونى المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

والحقيقة أن هذا حدث عبر عصور التاريخ كله، لكن إذا تذكرنا حادثة واحدة على سبيل المثال فقد تكون معبرة. فمثلا مشاركة إسرائيل فى عدون ١٩٥٦ على مصر، فإذا قيل اليوم إن مصر كانت تبادر بكذا أو تستفز إسرائيل بكذا وكذا ... فإن مشاركة إسرائيل فى عدون ١٩٥٦ جاءت فى وقت لم تكن القيادة السياسية المصرية تضع مواجهة إسرائيل ضمن أولوياتها، بل إن هناك حديثا متواترا عن أنه كانت هناك اتصالات تجرى سرا للتوصل إلي تسوية سلمية، ولم يمنع هذه الاتصالات أن تنجح، إلا أن إسرائيل فعلا كيان استعمارى استيطانى لا يريد سلاما عادلا.

وهذه نقطة هامة جدا ، تضع النقاط فوق الحروف من البداية، إنه عبر التاريخ كان هناك خطر من الشمال الشرقى، وأن التهديد والاحتلال الإسرائيلى لسيناء الذى جرى عام ١٩٥٦ لم يكن له ما يبرره، إلا إن هناك قوة توسعية استيطانية استعمارية بجوار الأرض المصرية.

<u>البرهان الثاني:</u>

ويتمثل فى السوابق الإسرائيلية: فلكى نضع النقاط فوق الحروف، لابد أن نسأل أنفسنا بصراحة: هل إسرائيل كيان استيطانى توسعى أم لا؟ وهذه مسألة أحسب أن البرهان عليها يسير جدا. فللاسف يأتى اليوم من يقول لنا : تبحثون اليوم عن الفتات وقد كان بمقدوركم أن تقبلوا بقرار التقسيم عام ١٩٤٧! وبالطبع فإن ادعاء الحكمة مسألة غير مقبولة. فالسوابق الإسرائيلية تؤكد إنه ما من حالة قبل فيها العرب بقرار دولى يضع حدودا لما بينهم وبين إسرائيل إلا وانتهكته إسرائيل.

بعبارة أخرى، أريد أن أقول إنه حتى لو كان العرب قد قبلوا قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ لما توقفت إسرائيل عنده. والدليل على هذا ما يحدث هذه الأيام . فالبعض ينسى أن هناك اتفاقيات ملزمة تم توقيعها بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ أوسلو وما تلاها، وأن إسرائيل الآن تنتهك هذه الاتفاقيات، لدرجة أننى أقول إنه بدلا من الحديث عن مرجعيات ومفاوضات، فإن المطلوب فقط أن نطالب إسرائيل بأن تلتزم بما وقعت عليه منذ عام ١٩٩٣.

ومن ثم فإن من العجيب ما يظهره البعض من تعجب إذ يقول إنه لم يحدث من قبل ما تفعله إسرائيل بالشرعية الدولية، حين ترفض قرار بعثة تقصى الحقائق فى جنين دون أن يفعل العالم شيئا، هؤلاء ينسون، ولا بد أن نقرأ التاريخ لنرى أنه منذ العام ١٩٤٩ والأمم المتحدة تصدر قرارات بانتظام وتتحداها إسرائيل ولا تنفذها، وهى تتسلل شيئا فشيئا إلى بقاع جديدة من الأرض.

فإسرائيل فعلا كيان توسعى استعمارى استيطانى، ولا يمكن أن نتصور أننا سنأمن جانبه يوما ما . فالبعض يقول: "هادنوا تسلموا"، ولكننى أقول إن الأمر بعكس ذلك: "هادنوا يتزايد الضغط عليكم". فمن المعلوم من خبرة التاريخ أن القوى التوسعية يتزايد خطرها حين نطأطئ الرأس لها؛ إذ يعد ذلك دعوة لمزيد من العدوان!

<u>البرهان الثالث:</u>

هو شاهد معاصر قائم بيننا الآن، ويتعلق ببنية النظام الإقليمى فى المنطقة لو أن المشروع الصهيونى قد نجح.

فنحن الآن بإزاء تحدى إرادات ، فإسرائيل تحاول فرض مشروعها، والأمة العربية – ممثلة الآن – للأسف – فى طليعتها الفلسطينية فقط – تحاول أن تتصدى لهذا المشروع.

ماذا يحدث لو أننا ادعينا أنه لا علاقة للأمن القومى المصرى والقضية الفلسطينية؟ وماذا يحدث لو أنه – لا قدر الله – تسود المشروع الإسرائيلى فى المنطقة؟ سنكون فى هذه الحالة إزاء بنية للقوة فى الإقليم ليست فى صالح مصر على الإطلاق. مصر عبر التاريخ تعاملت مع العالم من موقع أنها قائدة لنظام إقليمى، وقيمتها فى حد ذاتها لا تساوى الكثير إذا تحركت وحدها، ولن يكون لها القدرة على التأثير على العالم والتفاعل معه إلا بقدر ما تؤثر فى محيطها. ولو أن المشروع الإسرائيلى للهيمنة الإقليمية قد نجح فإن قدرة مصر على توجيه الأمور فى إقليمها ستكون فى حدها الأدنى، وبالتالى سيكون وضعها الدولى والإقليمى ومكانتها واستقلالها وأمنها فى خطر. وأنا أحسب أن المسئولين المصريين أيضا – وعلى أعلى مستوى يدركون هذا الأمر من واقع الخبرة العملية.

فقد رفضت مصر – على سبيل المثال – أن تشارك فى المنظومة الشرق أوسطية" المقترحة. ففى أعقاب اتفاقيات أوسلو كانت مؤتمرات اقتصادية: الدار البيضاء ١٩٩٤، عمان ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٦. من واقع المشاركة الفعلية فى هذه المؤتمرات تبين للمسئولين المصريين أن المسألة ليست مسألة تعاون اقتصادى، إنما هى خطط من أجل إعادة بناء إقليم الشرق الأوسط بما يحقق الهيمنة الإسرائيلية ويجعل إسرائيل قلب المنطقة، ناهيك عن كونها مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالى ، فقد شرعت القيادة المصرية تعدل من مواقفها من المؤتمرات الشرق – أوسطية، وتحاول ان تجعلها مؤتمرات تعاون اقتصادى حقيقى، ... وهو ما حدث إلى حد بعيد فى مؤتمر القاهرة ١٩٩٦، وصولا إلى المقاطعة المصرية لمؤتمر الدوحة ١٩٩٧.

إذن فالخوف من نجاح المشروع الصهيونى أنه سوف يعزز بنية للهيمنة الإقليمية. فلو تصورتم – حضراتكم – أن إسرائيل فرضت إرادتها على فلسطين – وهى إن شاء الله لن تنجح فى هذا – فإن الخطوة التالية ستكون الأردن أو لبنان ثم تكون سوريا ثم تكون مصر . وإسرائيل مدعومة: فهى على تحالف عضوى مع تركيا الأطلنطية، وطبعا بالغطاء الأكبر الأمريكى. وفى ظل هذه الظروف لا نتصور على الإطلاق أن هذا وضع بنيوى ملائم لمصر وللمصالح المصرية؛ لأن مصر وزنها فى العالم مرهون بوزنها الإقليمى.

<u>البرهان الرابع:</u>

أن البعض يقولون: ارفعوا أيديكم عن فلسطين ، ولا علاقة لنا بما يجرى فى فلسطين، وليلقوا مصيرهم الذى يستحقونه أولا يستحقونه.

وأنا أقول إن هذا المنطق لو ساد، فعلى ضوء خطط شارون فسيكون الأشد خطرا . فمن ضمن أغراض شارون – مثلا – أن يدفع بمعظم الفلسطينيين إلى قطاع غزة ، وأنه لن يكون لديه مانع أن تقوم دولة فى هذا القطاع. فلو تصورتهم – حضراتكم – أن مصر أخلت يدها من القضية، أليس أحد احتمالات المستقبل القوية أن تقوم فى غزة دولة تابعة لإسرائيل؟ وألا يعنى ذلك – فى هذه الحالة – أن تكون هذه الدولة خطرا

على مصر؟ أليسوا يتحدثون الآن عن إعادة بنية السلطة الفلسطينية فبالطبع، عندما تتحدث إسرائيل والولايات المتحدة عن إصلاحات في السلطة الفلسطينية فالمقصود هو إعادة بناء هذه السلطة بما ينتهي إلى وضع عملاء على رأس هذه السلطة! فلماذا الآن الحديث عن بنية هذه السلطة القائمة منذ سنوات ... فالمطلوب هو عملاء على رأس السلطة.

ثم ماذا لو تحققت غايتهم فى إقامة هذه السلطة الفلسطينية فى قطاع غزة، ألا يمكن أن تمثل هذه الدولة كمخلب قط إسرائيلى للإضرار بالأمن القومى المصرى، فإذا أرادت إسرائيل أن تفتعل اشتباكا فليكن على يد هؤلاء؟ فلتنازع هذه الدولة على رفح مثلا ، فلتنازع على المياه ... إلخ .. وبالتالى فإن قضية أن ما يجرى فى فلسطين أمر لا شأن لنا به هى قضية لا يمكن أن تكون مقبولة.

<u>البرهان الخامس والأخير:</u>

أن هناك ردا من القوى الشعبية، وهنا نترك العلم لنتحدث عن الواقع مع القضية . فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن فإن الشعب المصرى يتفاعل مع القضية. ففى ذلك العام كان هناك متطوعون للنضال للقتال فى الحرب الفلسطينية، ولم تكن القوات المصرية المسلحة هى وحدها التى تحارب ، ولكن الشعب المصرى كان هناك.

الآن نشهد وتشهدون – حضراتكم – كيف أن ا لشعب المصرى – بكل قواه – يفعل كل ما يستطيع أن يفعله. وعندما أدركت الجماهير بوعيها أن التظاهر ربما لا يكون فعالا أو قد يجرها إلى صدام مع السلطات، تحول

إلى موجة هائلة من موجات المقاطعة التى أرجو أن تدوم ويحسن استغلالها، وهى تسود جميع أوساط الشعب.

ومن هنا، ولهذا كله يجب أن يتم من الآن فصاعدا التصدى لأى فكر خبيث وخطير يحاول أن يروج أن ثمة انفصالا عضويا بين ما يحدث على أرض فلسطين وبين الأمن القومى المصرى. وهذا المنطق الخطير من الناحية الاستراتيجية – كما سوف يوضح بجلاء اللواء الدكتور/ زكريا حسين – أننا ببساطة سوف نجلس فى انتظار دورنا فى عملية الالتهام التى تجرى فى هذه المنطقة.

من ناحية أخرى، يقول البعض : إنه إذا سلمنا بحقيقة العلاقة بين القضية الفلسطينية والأمن القومى المصرى، إلا إن (العين بصيرة واليد قصيرة) .. فنحن لا نستطيع أن نحارب، ولا نستطيع أن نقطع علاقات دبلوماسية، ولا نستطيع استخدام سلاح البترول ... فالمنافذ كلها مسدودة. لكننى أقول فى مواجهة هذا المنطق : ليفعل كل منا ما يستطيع أن يفعله ... ولنضع الأمور فى دائرة الضوء. فإذا كان المسئولون يقولون، إن الحرب غير ممكنة أى الحرب المسلحة، فنحن نقبل هذا المنطق، وفى مواقف التحرر الوطنى فعلا لا تتدخل الجيوش. لكن يمكن دعم المقاتلين، ففى نموذج الجزائر لم يحارب الجيش المصرى للجزائريين، وفى نموذج اليمن كذلك ... لكن كنا ندعم المقاتلين .. كيف ؟ هذه ليست مسئوليتى... لكن لابد من دعم المناضلين دعما ماديا؛ بالسلاح .. بالذخيرة .. بالتدريب .. وهذا أضعف الإيمان.

هذه نقطة ، إلا إن هناك المسئولية التى تقع على عواتقنا جميعا: الحرب الدفاعية فمن يقول : إن قضية الحرب هى فقط قضية الحرب الهجومية؟ فقد يأتى اليوم الذى تهاجم فيه إسرائيل مصر لسبب أو لآخر!

كذلك هناك قطع العلاقات الدبلوماسية، وسوف يشرح لنا الدكتور محمد شوقى هذا، فيقولون: إن قطع العلاقات الدبلوماسية يلغى المعاهدة ويضع مصر فى مأزق، لنقبل هذا المنطق ولا بأس . لكن فيما دون قطع العلاقات هناك إجراءات أخرى، بل أكثر من هذا أنا أقول إن أضعف الإيمان أن نقاطع هذه الدولة المسماة بإسرائيل. فإن لم نستطع غلق سفارتها وتنزيل علمها فى القاهرة، فعلى الأقل يمكن أن نقاطعها. لا نحضر مثلا مؤتمرات أو اجتماعات يحضرها هذا الشارون أو مندوبون عنه .. فحتى يمكن أن نقول إننا لسنا حتى ضد دولة إسرائيل، إنما نحن فقط ضد هذا الرجل الدموى .. وأنه عندما يتغير ويتوقف عن سفك الدماء فيمكن أن نجلس معه. وصدقونى إن العالم سوف يهتز لهذا ، فأوربا صاحبة مصلحة فى مشروعها المتوسطى أكثر منا، نحن لا نستفيد الكثير إذا كانت ثمة استفادة. وبالتالى فسوف يهتزون بهذا، إذا قاطعنا اجتماعاتهم، وسنقول إننا لا نقاطع إسرائيل إنما نقاطع هذه الحكومة، ولا ندعو بيريز إلى المغرب على نحو ما فعل الحزب الحاكم هناك!

الأداة الدبلوماسية فيها الكثير مما يمكن عمله ونسمع به صوتنا للآخرين.

**سلاح البترول:** يقولون: "تخرب بيوتنا لو قطعنا أو منعنا بيع البترول"، إذن فليكن، بيعوا البترول لكن قدموا الدعم للمناضلين .. فسلاح البترول – للأمانة – استخدم عام ١٩٦٧بطريقة وفى عام ١٩٧٣ بطريقة

أخرى. ففى عام ١٩٦٧ باعوا البترول لكن دفعوا دعما للدول المقاتلة ، وفى عام ١٩٧٣ استخدم كسلاح. إذن لنكن صادقين متسقين مع النفس، فلنقل أولا إننا نريد أن نستخدم البترول من أجل ا لمعركة، فمن يريد أن يقاطع فليقاطع، ومن يريد أن يبيع البترول فليبع ولكن ليدعم المناضلين.

طبعا، لابد أن تكون لنا وجهة نظر عربية عامة، لكن ما أقصده أنه لا مهرب من العمل. فمن عيوبنا أحيانا أننا نطالب بالحد الأقصى فيقولون لنا مستحيل، وتغلق الصفحة، إن هناك بدائل عديدة لكل ما هو متعذر.

**المقاطعة الاقتصادية:** يقولون لنا: ماذا ستفعلون فى الاقتصاد الأمريكى، وأن الاقتصاد العالمى صار اقتصاد اعتماد متبادل، إلا إننا نقول لهم: إننا سنفعل هذا حتى ولو كان فقط لمجرد أن نثبت كرامتنا، أننا غاضبون من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى ولو لم نستطع أن نؤثر فى اقتصادها، على الرغم من أن هذا الادعاء غير صحيح فالمقاطعة – كما أنها نار تسرى فى الشارع المصرى – هى أيضا نار تسرى فى الشارعين العربى والإسلامى، وبذلك تكون مؤثرة.

يقولون لنا: إذن تغلق أبواب الرزق والعيش أمام الكثيرين؛ إذن فلماذا لم تظهر هذه المعارضات عندما أغلقت البيوت بسبب الخصخصة وبيع القطاع العام؟ فلماذا لا ننظر حولنا جيدا لنرى أن المشاريع الأمريكية فى مصر ما هى إلا مشاريع غير ذات قيمة؟ مشروعات المياه الغازية والوجبات السريعة. هل هذه هى القيمة الأمريكية؟ لماذا لا تكون هذه المقاطعة نقطة انطلاق من أجل تنمية حقيقية وطنية.

إذن المسألة فى رأيى هى أن بدائل العمل عديدة، وكل من يريد أن يهرب من ها يجب أن نيسر له هذا المهرب. لا نقف عند مطالب الحد الأقصى، من يستطيع أن يحقق الحد الأقصى فليأت به ، ولكن من لا يريده أو لا يقدر عليه نقول له إن هناك بدائل عديدة جدا، شريطة أن نكون منظمين وأن نحافظ على دوام هذه البدائل.

**أ.د. عمرو درَّاج:**

نشكر الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف على هذا العرض الرائع، والذى أحسب أن أى متردد أو غير واع بحقيقة العلاقة بين القضية الفلسطينة والأمن القومى المصرى، فإنه عند سماعه هذه العرض سوف يقتنع ولا شك . والحقيقة أن العرض قدم مجموعة من القضايا التى من المنتظر أن تكون مجالاً لحلقات نقاشية قادمة على النحو المخطط له . والآن نعطى الكلمة لسيادة اللواء الدكتور/ زكريا حسين فليتفضل مشكورا.

**اللواء الدكتور/ زكريا حسين:**

بسم الله الرحمن الرحيم ... الحقيقة أسعدنى جدا أن يكون دورى عقب الدكتور أحمد يوسف الذى مهد بأرضية واسعة جدا، وبكلام هام جدا سوف أبنى عليه. وفى البداية، أتوجه إليكم: السيد الأستاذ الدكتور/ عمرو درَّاج نائب رئيس مجلس إدارة نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة ، السادة أعضاء اللجنة الثقافية والسياسية المنبثقة عن مؤتمر مناصرة القضية الفلسطينية. الحقيقة أنه لشرف عظيم لى أن توجه لى الدعوة للمشاركة فى هذه الحلقة النقاشية التى يحضرها نخبة من أبرز أساتذة وعمالقة الفكر السياسى والثقافى والعلمى.

موضوعى هو بحث استراتيجيى حيوى وهام جدا عنوانه:

**"البعد الاستراتيجيى والعسكرى للقضية الفلسطينية وعلاقتها بالأمن القومى المصرى"**

وسوف أتناول هذه الموضوع من خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة محددة:

**الأول:** ماحجم التهديد العسكرى الإسرائيلى للأمن القومى المصرى والعربى؟ فمصر فى أمنها القومى هى جزء ملتصق من الأمن القومى العربى!

**الثانى:** ما عوامل الكبح لاستخدام القوة المسلحة الإسرائيلية، والتى تعتبر نقاط قوة ترتكز عليها استراتيجية المواجهة المصرية والعربية؟

**الثالث:** ما هي الخيارات المتاحة للأمة العربية بصفة عامة، وللسلطة وللشعب الفلسطينى بصفة خاصة؟ أو بمعنى آخر: ماذا نفعل ؟ وإلى أين نسير؟!

وقبل أن أجيب عن هذه التساؤلات أود أن ألفت أنظاركم إلى أننى أطرح رؤية استراتيجية لما يراه فينا الآخرون، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى.

**الحقيقة الأولى:** التى يجب أن نذكرها هنا أن المرحلة الأولى من عملية "الجدار الواقى" التى قادها شارون قد انتهت – من وجهة نظرهم – بتجريد السلطة الفلسطينية من صلاحياتها التى أمدتها بها الحكومة الإسرائيلية وفقا لاتفاقيات أوسلو، ولم يعد من وجهة نظرهم أيضا – للسلطة الفلسطينية السيطرة على مدن وقرى الضفة الغربية التى اجتاحتها القوات

الإسرائيلية ، وأصبحت مسرحا للتحركات العسكرية الإسرائيلية والسيادة الكاملة عليها.

**الحقيقة الثانية :** وأكرر أن هذه وجهة نظر استراتيجية من الآخرين – وهي أن المرحلة الثانية من علمية "الجدار الواقى" تبدأ بجنى ثمار المرحلة الأولى، وتستهدف فرض تسوية سياسية على الفلسطينيين، تنطلق من مبدأ جنى ثمار النصر الإسرائيلى من جهة وهزيمة السلطة الفلسطينية من جهة أخرى. وتتمحور هذه الخطة (جنى ثمار النصر) فى خطة فصل أحادى الجانب بين إسرائيل والضفة الغربية، وإقامة مناطق عازلة تنتشر فيها قوات دولية، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة فى قطاع غزة فقط، مع حكم ذاتى على أجزاء من الضفة الغربية. هذا هو المطروح لجنى ثمار النصر.

**الحقيقة الثالثة:** والتى سوف ينبنى عليها كل ما سيلى – أن الموقف الاستراتيجى العالمى ليس فى صالح العرب من ناحية، وليس فى صالح فلسطين من ناحية أخرى؛ حيث إن أسلوب إدارة الصراع بواسطة السلطة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات – من وجهة نظرهم – سواء من خلال التفاوض أو من خلال أساليب المقاومة أو الكفاح المسلح، قد انتهت بالفشل من وجهة نظرهم أيضا – وقاد الشعب الفلسطينى إلى وضع أسوأ مما كان عليه قبل اتفاق أوسلو، الأمر الذى يستدعى البحث عن قيادة جديدة تقوم على أساس التقييم الموضوعى للمرحلة الزمنية التى امتدت لمدة أكثر من سبعة أعوام، وتخرج بالدروس المستفادة التى تتمشى مع الواقع العالمى الذى

استحدث بعد ١١ سبتمبر وتبنى رؤية استراتيجية جديدة تكون أكثر قبولا عربيا وفلسطينيا وعالميا.

**الحقيقة الرابعة:** أهمية بناء رأى عام إسرائيلى وأمريكى وأوروبى – من وجهة نظرنا نحن – مؤيد وداعم للموقف الفلسطيني؛ حيث إن الموقف الحالى بفضل التوافق الإسرائيلى – الأمريكى ليس فى صالح الفلسطينيين أو قضيتهم العادلة. فعلى سبيل المثال انعقد فى ٢١-٢٣ أبريل الماضى فى واشنطن مؤتمر لجنة العمل السياسى الأمريكى – الإسرائيلى (إيباك)، وكان مما دار فى هذا المؤتمر السنوى، أن رئيسها – فى معرض رصده لإنجازات الإيباك عن عامة المنصرم _ أشاد بنجاح الإيباك فى وضع منظمات حماس والجهاد وحزب الله على قائمة الإرهاب التى تصدرها الخارجية الأمريكية، وتشديد العقوبات على إيران وليبيا، والعمل على انتخاب مؤيدى إسرائيل حتى أصبح الكونجرس الحالى الأشد تأييدا لإسرائيل فى التاريخ. وأضاف – أيضا – أحد المتحدثين – وهو إيهود باراك – أنه يجب تعميق فكرة أن "إسرائيل قدمت السلام ورفضه عرفات"، وأن بقاء إسرائيل أصبح يهدد أمن العرب الذين يدعمون الإرهاب، ممثلا فى العمليات الإرهابية.

ومن ثم أرى أننا يجب أن نوجه خطابنا – سواء بواسطة العرب أو السلطة الفلسطينية من الآن لكى نتفادى كل هذه السلبيات التى أصبحت سائدة فى عالم بعد أحداث ١١ سبتمبر.

أنتقل بعد ذلك للإجابة على التساؤل الأول: هل هناك تهديد بتصعيد المواجهة العسكرية ضد أية دولة عربية، خاصة بعد الدعم المطلق لإسرائيل

من الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى حالة العداء السائدة ضد العرب بعد أحداث ١١ سبتمبر؟

الحقيقة المؤكدة أن هذا التهديد قائم ويزداد تصاعدا بعد ١١ سبتمبر، وأن قراءة الواقع الإقليمى والعالمى تؤكد هذه الحقيقة، وذلك لعدة أسباب.:

**السبب الأول:** هو التوافق القائم بين حكومة شارون الحالية وإدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش فى مجال الحرب ضد الإرهاب من ناحية، وأيضا الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط من ناحية أخرى. وهذا تأكيد من خلال إدراج جميع منظمات المقاومة الفلسطينية ضمن قائمة الإرهاب، كما تأكد خلال زيارة كولين باول الأخيرة لسوريا ولبنان والتى كانت – فى حقيقتها – زيارة تحذير وإنذار من أية محاولات لقيام بتحرشات ضد إسرائيل لاحتمال قيام إسرائيل بأعمال مضادة!

**السبب الثانى:** وهى نقطة هامة جدا تتمثل فى السياسة النووية الأمريكية الجديدة، والتى أعلنها الرئيس الأمريكى جورج بوش، وجاءت ضمن أو فى شكل دراسات "خطة الطوارئ" التى أعلنتها وزارة الدفاع الأمريكية تحت عنوان: "إعادة تقييم الوضع النووى"؛ والتى يعد أخطر ما فيها هو التحول – لأول مرة – عن استخدام السلاح النووى كسلاح ردع، ليتحول – الآن – فى السياسة النووية الجديدة، من وجهة نظر بوش، ليكون صالحا بهدف منع أى طرف من تهديد المصالح الأمريكية التى يعتبر الأمن الإسرائيلى من أهم أولوياتها وعناصر تكوينها فى الشرق الأوسط، وأن

العراق وإيران يعدان من أهم الدول المرشحة لاستخدام القوة النووية ضدهـا – كسلاح جاهز إذا تعرضت إسرائيل للتهديد الحقيقى.

إذن ، فالإجابة عن السؤال الأول أنه بالفعل يوجد تـهديد حقيقـى للأمن القومى المصرى والعربى يأتى من قبل تداعيات مـا يجـرى علـى أرض فلسطين من الناحية الاستراتيجية العسكرية.

**التساؤل الثانى:** هل هناك عوامل كبح لاستـخدام القـوة المسـلحة الإسرائيلية ضد الدول العربية ، وتوسيع نطاق الصراع المسلح؟

**الأجابة :** نعم! إذن فما هى؟ لكيلا أطيل على حضراتكم فسوف أذكـر فقـط عاملين اثنين أو ثلاثة فقط:

**الأول:** أنه على الرغم من أن القوة المسـلحة الإسـرائيلية تحتـل المرتبة الخامسة عالميا، وفقا للكتاب الإحصائى لليونسكو... إلا أنها تعتـبر هذه القوة من أكبر عوامل ضعفها وضعف كيانها. وذلك يأتى مـن حقيقـة مؤكدة أنه في حين أن أية قوات مسلحة فى العالم يأتى حجمها مقارنة بقـوة العمل (القوة القادرة على العمل فى الدولة) فيما لا يزيد عن ١٢–١٥% مـن حجم هذه القوة، فإن إسرائيل تستنفر ١١,٨% من عدد السكان (وهم أغلـب قوة العمل) لصالح القوات المسلحة، وبالتالى يصل عدد القـوات المسـلحة الإسرائيلية إلى نحو ٦٠٦ آلاف مقاتل من تعداد سـكانى يصـل إلـى ٥,٥ مليون نسمة (١١,٨%).

وهذا يعنى أن إسرائيل إما أن تنمى اقتصادها وتنطلق فـى خطـط التنمية وتنفذ تعاقداتها الاقتصادية مع الآخرين، أو أن تأخذ نفس هذه القـوة فى القوات المسلحة، وبالتالى فإن التعبئة وإطالة زمن التعبئة وفتح أكثر مـن

جبهة فى مواجهة إسرائيل يعنى ذلك إطالة زمن المعركة وبالتالى اضطـرار إسرائيل إلى التعبئة الشاملة المستديمة، ومن ثم تدمر إسرائيل مـن الداخـل اقتصاديا.

الثانى: يتمثل فى عملية الغزو: فعملية الغزو بالقوة المسلحة لم تعـد - طبقا للمفهوم الاستراتيجى والعقيدة السائدة عن الحرب الخاطفة - التـى لا تستغرق سوى ساعات وأيام معدودة كحرب الأيام الستة وكالاستيلاء علـى خط بارليف خلال ست ساعات عام ١٩٧٣ - لم يعد هذا المفـهوم سـائدا الآن، فقد كان سائدا حتى الستينيات.

معارك اليوم - وهى المعارك الاعتراضية او الهجومية - تسـتغرق فترة زمنية أطول، ولنا فى هذا معركتان أساسيتان : عملية تحرير الكويـت بواسطة القوات المسلحة للتحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيـة، بقوام ٣٧ دولة، والتى استغرقت العملية الجوية وحدهـا فيـها ٣٧ يومـاً، أطلقت فيها الطائرة $B_{52}$ وحدها ٨٨,٥٠٠ طن مفرقعـات علـى القـوات العراقية، ثم وقعت المعركة البرية التى لم تتجاوز أكثر من ثلاثة أيـام، أى أن القوات البرية عندما تتحرك لابد وأن يسبقها تمهيد طويل المدى وبعيـد المدى لا مجرد ساعات كما كان متبعا!.

كذلك معركة غزو أفغانستان مؤخرا، وأفغانستان دولة ليست بـها قوات، إنما مجرد ميليشيات وقبائل، وعلى الرغم من ذلـك فقـد اسـتمرت العملية الجوية الأمريكية خمسة أسابيع كاملة، حتى تـأتى قـوات التحـالف وتدخل وتستولى على الأرض.

وبالتالى فإن فكرة العمليات الحديثة على أنـــها عمليـات محـــدودة وسريعة فكرة لم تعد قائمة ، وإذا ربطنا ذلك بأنه ليس فى قدرة إســـرائيل أن تنطلق بالتعبئة إلى أسابيع وشهور طويلة لكى تقوم بالهجوم على أكثر مـــن دولة عربية فى وقت واحد، فإن هذا يعنى أن ذلك سيكون مدمــــرا داخليــا لإسرئيل، وهذا هو العامل الثانى من عوامل الكبح، والتى تعد مـــن جــانب آخر عوامل قوة للمقاتل العربى والأمة العربية فى مواجهة إسرائيل.

**النقطة الثالثة من عوامل الكبح:** وهى من أهم العوامل تتمثل فــــى التواجد العسكرى الأمريكى المكثف فى منطقة الخليج. ففى آخر إحصائيـــة عن سبتمبر ١٩٩٦ كان تعداد القوات الأمريكية يصل إلـــى عشـــرين ألـــف جندى أمريكى، أحد عشر ألفا من القوات البحرية متواجدين علــــى إحـــدى وعشرين سفينة حربية، إضافة إلى أعداد أخرى تقدر بالآلاف تتمركز بصفة دائمة فى عدة دول خليجية، يضاف إلى ذلك عدد يصل إلى عدة آلاف مـــن المقاتلين وقوة تصل إلى مائة طائرة قتال وقاذفات صواريـــخ وخلافـــه. ولا داعى لتعدادها ...

هذا التواجد المكثف بهذا الشكل فى دول الخليج بالدرجة الأولـــى ، وكدول تفتقر إلى القوة البشرية، وفى ظل الثورة الشعبية العارمة وانطـــلاق مبدأ المقاومة ومبدأ الاستشهاد لدى الجميع، معنى ذلك أن هذه القوات أردنـــا أو لم نرد قد تتعرض لعمليات استشهادية تضر ضـــررا بالغـــا بالمصـــالح والقوات الأمريكية فى المنطقة، مما يعد عامل كبـــح هـــام جـــدا لتصعيـــد العمليات العسكرية من جانب إسرائيل فى هذا الصدد.

**السؤال الثالث:** ماذا تفعل الدول العربية لمواجهة هذا التهديد بتصعيد المواجهة العسكرية ضدها؟ ماذا نفعل؟

الحقيقة أننى سعدت جدا بما أشار إليه الدكتور أحمد يوسف من أنه من الصعب جدا حاليا أن نفعل اتفاقية الدفاع المشترك. فاختلاف التوجهات والسياسات والرؤى واختلاف التعهدات .. عوامل كثيرة يصعب جدا تحويل الأمة العربية بكل قواها المسلحة لتنطلق فعلا مرة واحدة لقتال إسرائيل، خاصة إذا شاهدنا على الجانب الآخر السياسة النووية الأمريكية إلى جانب أن إسرائيل نفسها دولة نووية.

إذن ، إذا كان هذا غير ممكن، فإنه ينبه من ناحية أخرى – إلى أنه حتى إذا أردنا أن نفعل اتفاقية الدفاع المشترك، فإن ذلك لا يمكن أن يأتى كمجرد رد فعل على الأحداث. فلا يمكن أن نعلن الحرب فجأة وهكذا ... ولدينا من درس عام ١٩٦٧ وما حدث فيه نتيجة الإدخال غير المخطط للقوات المسلحة، ما يكفى للتدليل على ذلك. القوات المسلحة – كمبدأ ياسادة – لابد أن تستخدم فى إطار خطة وتدريب وبرامج محددة وتنسيق وفى إطار قيادة واحدة لكل هذه القوات. وهذه الأمور إذا لم تكن قد تمت حتى الآن، فليس من الممكن تنفيذ الاتفاقية قبل تشكيل القيادة الموحدة ثم التخطيط لاستخدام هذه القوات ثم التدريب على استخدامها ثم بعد ذلك يكون التنفيذ.

ومن ثم فنحن أمام قيدين:

القيد الأول: صعوبة التقاء الإرادات العربية أو تجميعها على تفعيل الاتفاقية.

والقيد الثانى: أنه إذا تحققت الإرادة، فإن ذلك يحتاج إلى تحضير وترتيب وتخطيط ... إلخ وهذا يتطلب وقتا غير قصير.

إذا، فما هو الممكن لكى نواجه؟

الممكن لكى نواجه – يا سادة – أن القوات المسلحة لكل دولة وعلى رأسها مصر لا علاقة لها بالسياسة، وليست لها علاقة بالتوجهات أو التعهدات السياسية للدولة وخلافه.

القوات المسلحة في أية دولة لها دور واحد فقط، هو إجادة الدفاع عن الحدود، وصد أى اعتداء، وتدمير أي من تسول له نفسه أن يتخطى الحدود. ومن ثم فالقوات المسلحة المصرية وهى قوامها فيما هو منشور نحو نصف مليون مقاتل إلى جانب نحو ثلاثمائة ألف قوات شبه عسكرية – أى نحو ثمانمائة ألف مقاتل – مجهزين بأحدث المعدات ليس لهم من هدف إلا الاستعداد لمواجهة أى اعتداء من جانب إسرائيل إذا سولت لها نفسها أن تواجه أية دولة عربية.

إن التوصية المؤكدة – هاهنا – أننا إذا كان يجوز أن نكون متهاونين أو أن هناك تراخيا ما ، فإن الواجب أن تستنفر القوات المسلحة لكل دولة، بعيدا عن اتفاقية الدفاع المشتركة أو غيرها، وأن يتم باستمرار تجديد الخطط العملياتية وأن تكون على أتم درجات الاستعداد القتالى لكى يمكن أن تخوض أى قتال إذا سولت لإسرائيل نفسها أن تهاجم أية دولة عربية ليس فقط مصر.

الأمر التالى فى المواجهة أننا لابد أن نستعد لدعم المقاومة وتدريب كوادرها وعناصرها وإمدادها بكل ما تستحق وأن يكون دعم المقاومة دائما

مرتبطا بأنها الخيار الذى يساند المفاوض، وأن يكون توجهنا فى التفاوض دائما مستندا إلى درع يحمى هذا التفاوض – فإما أن يصل التفاوض إلى منتهاه من خلال الالتزام الأمين، أو أن يكون البديل هو المقاومة التى ينبغى أن تكون مستعدة دائما للانطلاق وتنفيذ ما ينبغى عمله.

ماذا نفعل وإلى أين نسير؟!

تعلمون حضراتكم أن هناك لجنة رباعية مشكلة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوربى والأمم المتحدة... هذه اللجنة الرباعية حتى لا تتهم الولايات المتحدة أنها منحازة انحيازا مطلقا إلى إسرائيل، وهذه اللجنة أصبح لها الدور الأساس فى إدارة المشكلة فى الشرق الأوسط وبقيادة – بالطبع – أمريكية بالدرجة الأولى. وعلى الرغم من النشاط العربى لسحب فتيل الصراع القائم من خلال مصر والسعودية والأردن ... فإن هذه اللجنة وضعت الأمة العربية أمام أحد خيارين فقط لا ثالث لهما: إما السلام وإما المقاومة، وليس الأمرين معا، ومن الواضح أن الأمة قد تخيرت الأول: "السلام" – والذى جاء واضحا فى مؤتمر شرم الشيخ، وفى الإعلان الواضح من الجميع بنبذ العنف ، إذ إن خيار السلام كان يشترط ثلاثة أمور أساسية:

**أولا:** نبذ العنف وإدانة العمليات الاستشهادية.

وكما تعلمون – حضراتكم – فقد جاءت إدانتنا لهذه العمليات فى مرتين واضحتين: مرة فى مؤتمر شرم الشيخ، وأخرى بالأمس فى لقاء دول مجلس التعاون الخليجى، ثم أخيرا فى إدانة عرفات لهذه العمليات فى بيان.

**ثانيا:** تغيير الوجوه الحالية للقيادات الفلسطينية – خاصة شخص الرئيس ياسر عرفات.

**ثالثا:** القبول بقوة أمنية تحل محل الشرطة الفلسطينية، وأعتقد أن زيارة جورج تينيت القادمة للمنطقة ستأتى تحت هذا الاتجاه!

**أخيرا،** أقول إنه علينا أن نعلم أن مصر والأمة العربية تسيران فى محورين مرتبطين؛ لأن الحقيقة المؤكدة أن التهديد الأساس للأمن القومى المصرى والعربى يتمثل فى دولة إسرائيل وأطماعها التوسعية وتعاونها الاستراتجيى مع الولايات المتحدة الأمريكية ويجب أن نسير فى تناول هذا الأمر فى محورين متوازيين:

**الأول:** محور السلام والالتزام بكل تبعاته.

**الثانى:** فى نفس الوقت استعداد القوات المسلحة لكل دولة لصد العدوان، مع استعداد المقاومة، وأن تكون الدول العربية جاهزة بقدراتها وإمكانياتها المتاحة والجاهزة لدعم أية دولة عربية يقع عليها عدوان من إسرائيل، كما كان الدعم متصلا فى أجلى صوره إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣.

من هذين المحورين – السلام والاستعداد للمقاومة – هما نفسهما – يعدان استراتيجية المواجهة الإسرائيلية، ومن ثم لا يعد ما تقوم به حاليا بمثابة مفاجأة، فعملية الجدار الواقي كانت معدة مبكرا منذ بدأت إسرائيل مسيرة السلام؛ على أساس إما أن تنجح مسيرة السلام – من وجهة نظر إسرائيل – وإلا فسوف تستخدم استراتيجية عسكرية، الأمر الذى ينبغى أن نفعله نحن.

**أ.د. عمرو دراج:**

أشكر سيادة اللواء الدكتور/ زكريا حسين على هذا العرض الوافى والذى ينبغى أن نعى ونحن نستمع إليه أن الرجل كان المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ورئيس هيئة البحوث العسكرية ... والحقيقة أننا كلما استمعنا نشعر بأننا قد وفقنا فى اختيار الموضوع واختيار المتحدثين، .. وقد استأذنت الأستاذ الدكتور/ محمد السيد الجليند – وكان هذا دوره – ليكون هو مسك الختام لنكمل الجوانب القريبة من التحليل السياسى ومنها الجانب القانونى الذى يضطلع به الأستاذ الدكتور/ محمد شوقى – الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ليلقى الضوء على أمور نرجو أن يكون منها فصل الخطاب فى شأن معاهدة السلام، وهل تشكل التزاما مؤبدا؟ وهل فى ظل ما تقوم به إسرائيل الآن تعد المعاهدة قائمة؟ وهل اتخاذ موقف جدى من إسرائيل يلغى هذه المعاهدة؟ هذا ما نود الوقوف عليه من سيادته فليتفضل مشكورا.

**أ.د. محمد شوقى عبد العال**

بسم الله الرحمن الرحيم ... أود فى البداية أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لإدارة النادى على تشريفى بالحديث وسط هذا الجمع الكريم، وإن كان – فى واقع الأمر – تشريفا فيه نوع من التوريط أن أتحدث أمام هذه الكوكبة من الأساتذة، وأن أجلس إلى جوار أساتذتى الأجلاء، وأخص منهم بالذكر أستاذى أ.د. أحمد يوسف وأستاذتى أ.د. نادية مصطفى اللذين طالما تعلمت – ولا زلت أتعلم – على أيديهما الكثير، وبعد.

فى عجالة أتكلم عن بعض جوانب القضية الفلسطينية من الناحية القانونية، لنخرج منها إلى الشق الآخر المرتبط بعلاقة هذا بالأمن القومى المصرى.

يمكن أن نحدد ثلاث نقاط رئيسة للأبعاد القانونية للقضية الفلسطينية على النحو التالى:

**النقطة الأولى** – أننا إزاء شعب، وللشعوب – كما هو منتهى إليه فى القانون الدولى – الحق فى تقرير المصير – كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، كل قواعد القانون الدولى العام ذات الصلة تقر للشعوب بالحق فى تقرير المصير. على رأس حقوق الشعوب فى تقرير المصير الحق فى تكوين دولة مستقلة إن هى أرادت، وإن أرادت أن تبقى خاضعة لغيرها فلها الحق فى هذا وأظن أن الشعب الفلسطينى خياره واضح بأن له الحق فى التمتع بدولة مستقلة، لا سيما وأن هذا الحق أمر له به المجتمع الدولى عندما صدر القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧– قرار تقسيم فلسطين الذى بموجبه قانونا أضحى للكيان اليهودى الحق فى إقامة "دولة" إلى جانب دولة فلسطين.

**النقطة الثانية** – أننا أمام قضية "سيادة" فالأراضى المحتلة من فلسطين سواء فى ذلك الأراضى التى احتلت بعد عام ١٩٤٨، أى من الأراضى التى كانت مخصصة لدولة فلسطين بناء على قرار التقسيم والتى احتلت إسرائيل بعضها حتى ما قبل عام ١٩٦٧، ثم احتلتها كلها فى عام ١٩٦٧ وأعنى منها الضفة الغربية وقطاع غزة، كلها أراضى محتلة . فالمجتمع الدولى – رغم التلاعب بالألفاظ فى بعض قرارات مجلس الأمن مثل القرار ٢٤٢

الذى تراوح بين "أراض" و "الأراضى". على كل حال فالمجتمع الدولى مسلم أنها أراض محتلة.

"المحتل" بموجب قواعد قانون الاحتلال الحربى – ليس له على الأرض المحتلة سيادة على الإطلاق، السيادة تبقى فى شعب الإقليم المحتل، ما بقى الشعب، سواء كانت له حكومة فى منفى، أو لم تكن له حكومة فى منفى، كانت له سلطة ممثلة تقوم بممارسة بعض مظاهر السيادة على الإقليم نيابة عن هذا الشعب، أو لم تكن له مثل هذه السلطة .. حاصل القول: إن السيادة تبقى كامنة فى شعب الإقليم المحتل. ليس للمحتل أن يمارس من مظاهر السيادة على الأرض المحتلة أى مظهر إلا ما يتعلق ببعض الجوانب المتصلة بأمن قوات الاحتلال.

فى مقابل هذا الحق الأخير الذى يتمتع به القائم بالاحتلال ، هناك واجبات كثيرة يفرضها قانون الاحتلال الحربى على عاتقه من قبيل:

- وجوب عدم قيامه بتهجير السكان أو نقلهم من أماكنهم أو استبدال غيرهم بهم، على نحو ما يحدث الآن من طرد الفلسطينيين أو بعضهم وإحلال اليهود من خلال المستوطنات وغيرها.
- وجوب عدم المساس بالبنى الاجتماعية للشعب المحتل: البنى الثقافية، البنى التعليمية، ... إلخ.
- وجوب عدم المساس بالبنى القانونية للشعب المحتل، فلهذا الشعب أن يقيم مؤسساته التى تتولى تنظيم أمور حياته القانونية على النحو الذى يشاء.

فالسيادة تستمر فى حالة الاحتلال ولو أصاب الاحتلال كامل الإقليم، ففى حالتنا الفلسطينية هذه لم تقم لدولة فلسطين كيان ملموس فى عام ١٩٤٧ أو ١٩٤٨ ولا ما بعدها، لكن بقى أن المجتمع الدولى مسلم بأن الشعب الفلسطينى هو صاحب السيادة على الأرض التى هى قطاع غزة والضفة الغربية. فالاحتلال الكامل لفلسطين لا يعنى – بحال – زوال مشروع أو فكرة الدولة الفلسطينية أو حلول دولة الاحتلال بالتبعية لحلها..

**النقطة الثالثة: أننا ما دمنا إزاء شعب وإزاء إقليم محتل، فنحن بالضرورة بإزاء حالة "مقاومة".** المقاومة – مقاومة الشعب المحتل لقوات وسلطات الاحتلال – أمر مشروع تماما كفله القانون الدولى دون مواراة. للشعب المحتل أن يقاوم بكافة أساليب المقاومة: يقاوم مدنيا بأن يمتنع عن التعامل مع سلطات الاحتلال، يقاوم مدنيا بأن يمتنع عن تلقى التعليم فى معاهد الاحتلال، أو بأى شكل أو أسلوب على نحو ما فعله الفلسطينيون باقتدار فى انتفاضتهم المباركة الأولى عام ١٩٧٨ وما بعدها.

وللشعب المحتل الذى يقاوم الاحتلال الحق أن يقاوم مقاومة مسلحة على أي نحو يشاء ليس عليه فى هذا من قيد على الإطلاق إلا ما سيلى بعد قليل: له أن يقوم بعمليات استشهادية، له أن يقوم بعمليات خاطفة، له أن يجلب ويحمل السلاح علنا أو سرا، ... كل صور المقاومة المسلحة هى مشروعة. ما يحدث الآن من محاولة دمغ الأعمال الاستشهادية بأنها إرهابية، هو من قبيل "الاستقواء" الذى يمارسه الآخرون علينا فى حالة الضعف والوهن التى نحياها، لكن من الناحية القانونية الدولية، للشعب المحتل أن يقوم بما يتعين

أن يقوم به من حق، بل في بعض الفقه أنه واجب عليه الدفاع عن أرضه ، أي أن المقاومة تصبح واجبا.

اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة لسنة ١٩٤٩ حددتا الشروط التي يتعين أن تتوافر في قوات المقاومة الشعبية المسلحة حتى تتمتع بوصف أسرى الحرب، فقررت:

- أنه يتعين أن يخضع المقاومون لرئيس مسئول.
- أنه يتعين أن يحمل المقاومون السلاح بشكل ظاهر.
- أنه يتعين أن يتزيا المقاومون بزي مميز يجعلهم متميزين عن المدنيين غير المقاومين.
- أنه يتعين أن يحترم المقاومون قانون الحرب، فيما يتعلق بالمعاملة الكريمة والإنسانية للأسرى وعدم التمثيل بالقتلى ... إلخ.

هذا ما كان عليه الحال منذ عام ١٩٤٩ وحتى العام ١٩٧٧، ففي العام ١٩٧٧ ونتيجة لثورة المستعمرات وحركات التحرر الوطني وحرب أكتوبر وما صاحب ذلك من تنامي دور الدول النامية، تم تعديل هذه الشروط في بروتوكول ملحق أضيف إلى الاتفاقيات عام ١٩٧٧، بحيث نص على شرطين أساسيين فيما يتعلق بإضفاء الحماية على المقاومين:

الشرط الأول: التميز عمن سواهم من المدنيين بأي صورة من صور التميز.

الشرط الثاني: الالتزام بقواعد قانون الحرب.

في هذا السياق فأنا أود الإشارة إلى قضية العمليات الاستشهادية – في عجالة – ومدى انطباق هذين الشرطين عليها، وهل ما يقال عنها إنها عمليات إرهابية أو ما إلى ذلك؟

القانون الدولي – كما قلت – يقر للمدنيين في الأراضي المحتلة بالمقاومة على أي معنى للمقاومة وأي شكل، فإذا انتقلنا من التنظير إلى الواقع وإلى الأرض الفلسطينية، نجد أن الشعب الإسرائيلي شعب – في جملته – معسكر، ومن ثم يجوز وفقا لقواعد القانون الدولي أن تمارس ضده أعمال المقاومة المسلحة، ومن بينها في حالة الضرورة الأعمال الاستشهادية. نحن – من جانب آخر – إزاء شعب محتل ، فمن نسميهم مدنيين إسرائيليين هم في الحقيقة محتلون ، هم مغتصبون للأرض الفلسطينية، وبالتالي لا يجوز قانونا أن نحول بين المقاوم الذي يدافع عن أرضه وعرضه تحت دعوى أن ما يفعله يصيب المدنيين؛ لأن المدني في هذا الحالة هو مغتصب للحق، فلا تصح في حقه مقولة أنه مدني يتعين حمايته، كما أنه البادئ بالعدوان ويصح الرد عليه بمثل عدوانه.

إسرائيل تمارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جرائم الحرب ما يكفل للمدنيين الفلسطينيين الحق في مقاومته ، وما يوجب بناء عليه قواعد القانون الدولي تحميل إسرائيل ومن يساندها المسئولية الدولية. فإسرائيل تمارس الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، والاستيطان جريمة حرب مستمرة حيث تستغرق وقتا للبناء والتهجير والإحلال. وطوال فترتها هذه تكون إزاء جريمة حرب مستمرة. وجرائم الحرب – وعلى رأسها جريمة

الاستيطان فى هذا الصدد مجرمة وفق النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية التى يراد لها أن تدخل فى حيز النفاذ فى المرحلة الحالية.

إسرائيل تقوم بإبعاد المدنيين الفلسطينيين، وهى جريمة أخرى ومخالفة صارخة لاتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة.

ننتقل من هذا العرض السريع لبعض الجوانب القانونية المرتبطة بالقضية الفلسطينية إلى مسألة تأثير هذا فى الأمن القومى المصرى، نجد لدينا فى هذا السياق عددا من النقاط:

**النقطة الأولى:** وأشار إليها من قبل الأستاذ الدكتور أحمد يوسف، وتتعلق بمعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية. فالإسرائيليون مهرة (شطار) يستخدمون كافة الوسائل القانونية، السياسية، الاقتصادية، العسكرية لتحقيق ما يرونه من مصالحهم .. حتى فى الجوانب القانونية يستخدمون ما يحقق مصلحتهم، فأبرموا معاهدة سلام مع مصر، وألزموا مصر بموجب المعاهدة ببعض الأمور التى تنهى حالة الحرب.

معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية – وبغض النظر عن مدى مشروعيتها – هى وسيلة قانونية تمكنت بمقتضاها إسرائيل من استبعاد مصر – بشكل أو بآخر – من حلبة الصراع العربى الإسرائيلى ولو مؤقتا. هذه الاتفاقية – فى تقدير جانب كبير من الفقه – هى عمل قانونى غير مشروع، بالنظر إلى أنها تتعارض مع التزامات مصر الأعم والأشمل والأسبق من قبيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك لسنة ١٩٥٠، ولميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٥، ومن ثم يمكن القول بأن هذه الاتفاقية اتفاقية باطلة. لكن الواقع الدولى سمح لها بأن تتواجد وتحيا وأن تنتج آثارا.

من ناحية أخرى أشار إليها أيضا الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف، هى قضية بنية النظام الإقليمى فى المنطقة، فقد تمكنت إسرائيل – بوسيلة قانونية – هى معاهدة السلام من أن تستبعد مصر من المجال الحيوى للتأثير المصرى، وأن تنفرد هى بباقى أطراف الصراع. النظام الإقليمى الذى سعت إليه إسرائيل تحت تسميات عدة – منها الشرق أوسطية – لم يكن له أن يعلن على الملأ وأن يدور فى أوساط المثقفين لو كانت مصر قد استمرت على حالها من موقف قيادى متميز داخل جامعة الدول العربية، فقد كان مما ترتب على اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية تجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، ومن ثم فقدان الجامعة قدرا كبيرا مما كانت تتمتع به من فعالية ، وأضحت مصر بعيدة عن مجالها الحيوى لقدرتها على التأثير.

**النقطة الثانية:** وهى حول ما يثار الآن وما يطالب به من وجوب قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وما يقال به من أن ثمة التزاما على مصر فى معاهدة السلام بألا تقطع العلاقات وإلا عد ذلك من مصر بمثابة إلغاء المعاهدة، بما يعد بمثابة إعلان الحرب ... إلخ.

تصورى هو أن المسألة فى هذا الصدد – علاوة على القول بوجود نصوص سرية أخرى تحرم على مصر وعلى إسرائيل قطع العلاقات الدبلوماسية ... هو من قبيل التمحك بالاعتبارات القانونية لمداراة الاعتبار الأساسى ، وهو غياب الإرادة السياسية الراغبة والقادرة. ومن وجهة نظرى ، وبفرض صحة وجود مثل هذه البنود السرية التى يتحدث عنها البعض – فإن هذا من الناحية القانونية ولو كان جائزا بموجب حق الدولة أن تتعاقد على أى نحو تشاء – فالعقد شريعة المتعاقدين – فإن ثمة عددا من

الاعتبارات القانونية، يمكن أن يدعم موقفنا فى المقاومة وفى تأييد قطع العلاقات الدبلوماسية المصرية مع إسرائيل.

قواعد قانون المعاهدات الدولية توجب على الدول الالتزام بالمعاهدات إلا فى حالات معينة على رأسها حالة التغير الجوهرى فى ظروف المعاهدة. فعلى سبيل المثال إذا كانت الظروف التى أبرمت فيها المعاهدة بين دولتين أو أكثر قد تغيرت تغيرا جوهريا، فإنه يحق للأطراف أو لبعضها أن تتعلل بهذا التغير الجوهرى فى الظروف للتحلل مما عليها من التزامات قانونية، وأظن أن الحال قد تغير تغيرا جوهريا منذ ١٩٧٧ وحتى عام ٢٠٠٢ فى ضوء حكومة إسرائيلية ترفع راية الحرب شعارا وتستخدم القوة فى حل نزاعاتها، وتنتهك كافة قواعد القانون الدولى فى هذا الصدد.

فالتغير الجوهرى فى الظروف يسمح لقياداتنا السياسية إذا توفرت العزيمة والإرادة أن تأتى فعلا قانونيا ، بناء على هذا الشرط بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، سيما وأن مصر ملتزمة بموجب ميثاق جامعة الدول العربية، وبموجب اتفاقية الدفاع المشترك للعام ١٩٥٠، ملتزمة بدعم القضية الفلسطينية ودعم المقاومين الفلسطينيين.

لكننى لا أكون مبالغا إذا قلت إن ثمة التزاما عالميا، يقع على عاتقْ كافة دول العالم بدعم المقاومة الفلسطينية التى يسعى اليوم إلى التحلل من وصفها بـ "المشروعية" ويراد أن تدمغ بـ "الإرهاب" . هناك التزام قانونى على عاتق كل دول العالم – بالطبع فيما عدا إسرائيل – بوجوب مساعدة المقاومة الفلسطينية.

قرارات الأمم المتحدة ، وعلى رأسها قرارات الجمعية العامة لسنوات ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، كلها تقر بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة ، المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاحتلال، ضد العنصرية، ضد اغتصاب الأرض، وذلك استثناء على المادة ٢ فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة التى تتحدث عن عدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية أو التهديد بها. فقرارات الجمعية العامة وقرارات العديد من المنظمات والأجهزة الممثلة فى المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة تقر لحركات التحرر الوطنى بالحق فى حمل السلاح.

ففى ٧٣ حتى ٧٥ صدرت قرارات عديدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة تقر للفلسطينيين بالحق فى حمل السلاح وتدعو كافة الدول إلى دعم هذا الموقف.

نقطة أخرى تتعلق بالأمن القومي المصرى وعلاقته بالجوانب القانونية للقضية الفلسطينية، هى ما أشار إليه أستاذى الدكتور/ أحمد يوسف فى عجالة باصطلاحها القانونى: "الحرب الوقائية"، بما يعنى فى هذا الصدد أنه يتعين علينا كقوات مسلحة – أن نكون على استعداد لمواجهة إسرائيل وعدوانها. لقد كانت إسرائيل (أمهر منا)؛ إذ بررت حرب ١٩٦٧ باسم "الدفاع الشرعى الوقائى" والذى يعنى أن المعرفة باستعدادات أو نوايا الآخر التى تمثل تهديدا حقيقيا لى، فأقوم أنا بالدفاع المبكر شرعيا عن النفس، وبررت إسرائيل ضربتها بوجود نوايا مصرية لضربها.

وفيما لا نتحدث نحن لا عن دفاع شرعى وقائى، ولا حرب وقائية، ونتحدث عن قضايا أخرى من قبيل أنه لا مجال للحرب ... وما شابه ذلك،

هم يستخدمون لغة القانون وكل لغات العالم والواقع والسياسة، والاقتصاد، ... ونحن نتخاذل عن الحديث بأى لغة.

ومن ثم فإن للفلسطينيين من الحقوق بموجب قرارات الأمم المتحدة أضعاف أضعاف ما سلموا هم به لأنفسهم عندما جلسوا إلى مائدة التفاوض السلمى مع الإسرائيليين.

وبالرغم من حالة التحيز وحالة الغموض التى تميز قرارات هذه المنظمة، إلا أنها ضمنت للفلسطينيين - على أقل تقدير - الضفة وغزة، حتى القرارات ٢٤٢، ٣٣٨ التى تتحدث عن وجوب الانسحاب من الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧، تهمل القرار ١٨١ قرار التقسيم الذى على أساسه أقيمت دولة إسرائيل، والذى حد حدود فلسطين وحدود إسرائيل، وجعل للقدس وضعا خاصا بحكم ظروفها الخاصة تحت نظام التدويل.

القرار ٢٤٢، بعض الفقه يقول إن القرارات التى صدرت فى أعقاب حرب ١٩٦٧ تقرر أن الفلسطينيين لم يعد لهم من حق فى فلسطين سوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهى فى ذلك تتناسى سائر الأراضى التى كانت مخصصة للفلسطينيين فى قرار التقسيم ١٩٤٧، وتتناسى من ثم الوضعية الخاصة التى كان يتعين وضع القدس فيها لو تم إنفاذ القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧. لكن حتى هذا المستوى المتدنى من الإقرار للفلسطينيين بحقوقهم تنازل عنه الفلسطينيون عندما نحوا المنظمة الدولية جانبا وقبلوا بالجلوس تحت رعاية أمريكية وقبلوا بأسس من قبيل غزة وأريحا ثم الخليل ... وهكذا.

ما العمل قانونا؟

هناك بعض الآليات/الوسائل القانونية التى تجيب عن هذا السؤال:

تكمله على ما قيل وعلى المطالبات المستمرة بالمقاطعة، أتصور أنه يتعين علينا أن نفعل المكتب العربى للمقاطعة التابع للجامعة العربية. فهو كان موجودا – ولا يزال – منذ سنوات عقب قيام إسرائيل، إلا أنه صار – لأسباب عدة – غير مفعل مطلقا.

يمكن لمكتب المقاطعة أن يتابع ويرصد الشركات والدول التى تساند إسرائيل اقتصاديا وقد كان المكتب يمارس دورا فعالا حتى أصابه الوهن، ومن المهم أن تعاد إليه بعض الحياة والنشاط فى هذا المكتب.

ومن ناحية أخرى، تصور أيضا أن يكون للجامعة العربية نفسها دور فى المقاطعة الشعبية المتزايدة الآن بين جموع الشعب العربى. فقد أضحت المقاطعة – فى تقديرى – واجبا علينا باعتبار أنها أضعف الإيمان بالنسبة لمن هو فى مثل ظروفنا.

والمقاطعة من الناحية القانونية عمل مشروع للشعوب وللدول، فلها حق أن تقاطع ما تشاء من منتجات شركة أو دولة أو عدد منهما، فهى حرة ولا تثريب عليها فى ذلك.

أيضا – يتعين علينا أن نفعل العمل المقاوم والمسلح الفلسطينى بكل وسائل الدعم، الدكتور أحمد يوسف قال : نبيع البترول ونعطيهم سلاحا .. فليكن، لكن لنبع البترول إلى غير المتواطئين مع إسرائيل ... أية وسيلة لدعم المقاومة الفلسطينية المسلحة واجب علينا وهى عمل مشروع يقر به القانون الدولى لكل الدول والشعوب بموجب قرارات الأمم المتحدة، ثم هو واجب علينا بموجب ميثاق الجامعة العربية واتفاقية الدفاع العربى المشترك.

وفى هذا المضمار وبحثا عن كافة الوسائل القانونية لدعم المقاومة، أتصور أنه يمكن أن نستخدم الأمم المتحدة، والتى وإن كانت أحد أسباب البلاء وصانعى المشكلة منذ عام ١٩٤٧ لكنها مستخدمة من جانبهم . فإذا كان مجلس الأمن مصادر تماما بحكم الفيتو الأمريكى ، فإن المجال مفتوحا أمامنا من خلال الجمعية العامة.

ففى العام ١٩٥٠ استصدرت الولايات المتحدة والعالم الغربى من ورائها (قرار الاتحاد من أجل السلام) الذى يعنى أنه فى حالة شلل مجلس الأمن نتيجة كثرة استخدام حق الفيتو، إفراطا بما يعيق المجلس عن الاضطلاع بدوره فى حفظ السلم والأمن الدوليين – فيتقرر أن تنتقل سلطات المجلس إلى الجمعية العامة . وقد كانت الولايات المتحدة تهدف من وراء هذا القرار إلى إكمال ما بدأته من حرب فى كوريا عام ١٩٥٠ فى ظل غياب المندوب السوفيتى لمدة ستة أشهر والذى عاد ليستخدم الفيتو ويشل قدرات المجلس وأعمال الأمم المتحدة فى كوريا، فكان الحل فى الالتفاف على الميثاق بقرار الاتحاد من أجل السلام – والذى حظى بتأييد الدول النامية.

هذا القرار استخدم عام ١٩٥٦ إبان العدوان الثلاثى على مصر، وبمقتضاه تم إرسال قوات حفظ سلام فى المنطقة. وعلى الرغم من استمرار تضاؤل التأييد للعرب فى مجلس الأمن، فأنا أتصور أن الأمر فى الجمعية العامة لا يزال لصالحنا، يمكن الاستفادة منها كآلية قانونية تدعم المقاومة الفلسطينية سيما باستخدام آلية.. قرار الاتحاد من أجل السلام". وشكرا.

**أ.د. عمرو دراج**

نشكر الأستاذ الدكتور/ محمد شوقى على هذا هذا العرض والـــذى استفدت منه كثيرا فى كم المعلومات القانونية التى طرحها. ويتبقى فى هـــذا الوجبة الدسمة كلمة كل من الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومدير برنامج حوار الحضـــارات والتى تلقى الضوءعلى موضوعنا من منظور العلاقات الدوليـــة ثـم مســك الختام مع الأستاذ الدكتور/ محمد السيد الجليند، فلتتفضل الدكتـــورة/ ناديـــة مصطفى.

**الأستاذة الدكتور/ نادية مصطفى**

بسم الله الرحمن الرحيم ... السلام عليكم ورحمة الله وبركاتـــه ...، الشكر واجب فى البداية لدعوتى إلى هذه الجلسة الطيبة، ولكم أنـــا ســعيدة لوجودى مع الزملاء الأجلاء متحدثين ومستمعين.

والحقيقة أننى فى حيرة من أمرى بعد كل الذى قد قيل ... فقد قيـــل الكثير بما يغرى بالاكتفاء، ومن ثم سأحاول أن أضع ما أعددته فى نطاق ما قيل وأبنى عليه.

ومن ناحية أخرى، فمن الواضح أن المدخل القائم للكلمات الثـــلاث السالفة قد انطلق من تمثل الوضع القائم على أصعدته الثلاثـــة: السياســـى، الاستراتيجيى، والقانونى، .. إلا إننى أجد نفسى أختلف مـــع هـــذا المدخـــل وأنحو نحوا آخر.

فقد جذب انتباهى فعلا عنوان هذه الحلقـــة: "القضيـــة الفلســـطينية وعلاقتها بالأمن القومى المصرى"، وكان ذا دلالة هامة بالنسبة للمدخل الذى

تخيرته للاقتراب منه، إنه المدخل التغييرى... مدخل التحويرات... قد ذاع منذ زمن مفهوم الصراع العربى – الإسرائيلى، وعاش لمدة نحو الخمسين عاما، والآن صرنا نتحدث عن القضية الفلسطينية (فلسطين) وعن الأمن الوطنى المصرى (مصر)، وكأننا صرنا فعلا مفتتين إلى الحد الذى نتساءل عنده عن "العلاقة" بين هذه القضية وأمن مصر الوطنى والأمن العربى كله!

وبالتالى ، أرى أننى ينبغى أن أفكر معكم فى أمرين،

**الأول:** كيف صرنا إلى ما نحن فيه؟ وما الأسباب وراء هذا الوضع الراهن؟

**الثانى:** ما مؤشرات الوضع الراهن التى يثار الارتباط بصددها فيما بين القضية الفلسطينية والأمن الوطنى المصرى والأمن القومى للوطن.

**فالشق الأول:** يتعلق بكيفية تطور النظرة المصرية إلى مفهوم أمنها الوطنى وعلاقته بالقضية الفلسطينية. فقد تميزت القضية منذ مبدئها – أى تحديدا منذ انعقاد أول مؤتمر معلن للصهيونية ١٨٩٧ وحتى تصريح أو وعد بلفور ١٩١٧، تميزت باعتبارها قضية إسلامية ولم تكن قضية عربية فقط.. لكنها عاجلا ما تطورت تدريجيا لتضحى قضية عربية فى ظل توارد الدول العربية المستقلة وبداية المشروع الصهيونى بين عامى ١٩١٧ – ١٩٥٢، ثم أخذت قضية الصراع العربى – الإسرائيلى وفى قلبها القضية الفلسطينية منحى جديدا فى ظل سلسلة من الهزائم باستثناء حرب أكتوبر١٩٧٣، حيث تحولت القضية بالتدريج من قضية صراع عربى – إسرائيلى إلى قضية فلسطينية، ومن ثم جرت التطورات التالية:

- تخلت مصر تدريجيا وبطريقة متتابعة عن الخيار العسكرى الذى تبنته فى البداية، وعن الإطار القومى فى تناولها للصراع العربى – الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، تخلت عن هدفها فى القضاء على إسرائيل لتتبنى خيار السلام كخيار استراتيجيى.
- كذلك بدأ الجانب الفلسطينى بقيادته التى جرى الاعتراف بها منذ عام ١٩٧٤ رسميا، ينفرد ويتحرك بصفته الفلسطينية سواء فى صراع أو فى تحالف مع بعض القوى والدول العربية – حتى بدا هذا المتغير وحيدا ومسئولا عن إدارة عملية السلام مع إسرائيل حين بدأت عام ١٩٩١ ثم أضحى كذلك – بمفرده – مسئولا عن إدارة عواقب انهيار هذا السلام الآن، فهو يقف الآن كمسئول أوحد عن الخيار العسكرى الراهن المتمثل فى المقاومة الفلسطينية المسلحة.

هذا السيناريو المتحول بالنسبة لموقف مصر من القضية الفلسطينية والموقف الذى كانت عليه والذى صارت إليه وصولا إلى تحولها إلى قضية فلسطينية سيما بعد أن تم تحرير الأرض المصرية، وإلى أن تصبح قضية نضال سياسى فقط ... هذا السيناريو لتحول السياسة المصرية هو جزء من سيناريو أكبر تحركت فى ظله مصر خلال الخمسين عاما الماضية من الاتجاه نحو الشرق إلى التوجه نحو الغرب، من الاشتراكية إلى الرأسمالية، من الحركة القومية وتزعمها إلى الانفصال عنها، من عدم الانحياز إلى الارتباط بهيكل النظام العالمى، من الدور الإقليمى القائد والناشط والمستقل عالميا إلى الدور الذى يركز على ما يسمى بدبلوماسية التنمية، وهكذا.

بعبارة أخرى، فإن التحول فى الموقف المصرى من القضية الفلسطينية كان كاشفا عن تحولات أخرى فى السياسة المصرية، ولم تكن مثل هذه التغيرات قاصرة على مصر بمفردها، فيمكن القياس مع الفارق والتحفظ فى حالات الكثير من الدول العربية ودول العالم الثالث بصفة عامة. أود أن أختم هذه الجزئية بالقول بأن مصر كما كانت رائدة فى جعل الصراع مع إسرائيل هو محك الوجود العربى ووجود القيادة المصرية للعرب والمقاومة المصرية للإمبريالية والهيمنة العالمية والإقليمية؛ انطلاقا من أن أمن مصر الوطنى لا ينفصل عن الأمن القومى العربى، وأن الأمن القومى العربى ينصب بالأساس على كون إسرائيل تمثل مصدر التهديد الأساسى الذى يجب اجتثاثه، فلقد أضحت بعد ذلك – رائدة أيضا لكن فى استحضار "المصلحة الوطنية" المصرية الخاصة قبل كل شيء وهى تتعامل مع الصراع ضد إسرائيل ومع القضية الفلسطينية، الأمر الذى أعاد القضية نفسها إلى داخل الحدود الفلسطينية، وأن تكون قضية الفلسطينيين أساسا وبالدرجة الأولى وليست قضية كل العرب كما كانت من قبل، وذلك منذ الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ ثم تأكد الأمر أكثر مع الانتفاضة الثانية: فالأولى أعلنت عن بدء عملية السلام، والثانية أعلنت عن نهايتها.

وهذا التحول فى الإدراك المصرى لطبيعة القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأمن الوطنى المصرى والأمن القومى العربى، جاءت نتيجة تغيرات عديدة فى إدراك القيادة المصرية لطبيعة مصادر التهديد للأمن المصرى، وسبل علاج هذه المصادر ، ونطاقات سبل العلاج هذه، انفصالا عن الإطار

العربى الجماعى أو عن الخيار العسكرى. وقد تمثل هذا التغـير الإدراكـى فيما يلى:

إن مصادر التهديد للأمن المصرى لم تعد فقـط تـأتى مـن الخـارج كمصادر التهديد التقليدية، وعلى رأسها إسرائيل والتى كانت تتطلب خيارات عسكرية بالأساس؛ حيث – كما أدركت القيادة المصرية منذ عهد السـادات وحتى الآن – اتسعت قائمة مصادر التهديد لتبرز من الداخل أيضا متمثلـة فى مشكلات الاقتصاد والسياسة والمجتمع داخليا، والتى احتـاجت – مـن وجهة نظر هذه القيادة – إلى علاجها بالتعاون مع القوى الكبرى فى النظـام الدولى وليس بالاصطدام مع هذه القوى كما كان من قبل.

ورأت هذه القيادة أن علاج هذه المشكلات يحتاج إلى مناخ السلام فـى المنطقة ومن ثم إنهاء حالة الحرب والتوتر مع إسرائيل، وتراجع إسـرائيل كمصدر تهديد أولى من مصادر تهديد الأمن القومى المصـرى، بالمقارنـة بمصادر أخرى ووفق رؤية غير تقليدية ، وهي الرؤية التـي تبنـت إدارة الصراع مع إسـرائيل ـــ وما تمثله من تهديدات ، بواسطة السبل السـلمية والدبلوماسية.

هذا التغير فى الرؤية كان نتاج مدركات خاصة للقيادة فضلا عن تـأثير تغيرات ظروف الإطار الإقليمى والدولى المحيط الذى فرض على مصـر – فى ظل تراجع قدراتها وتراجع النظام الإقليمى العربى – سياجا من القيـود التى رأت القيادة أن لا سبيل لعلاجها سوى من الخارج أساسا قبل البحث فى الداخل، بل فى ضوء إهمال هذا الداخل أو الحديث عن ضخامة ضغوط هـذا

الخارج على الداخل، ومن ثم قررت أن السلام يعد خيارا استراتيجيا يمنعها من الخيار العسكرى ( على الأقل صعيد الخطاب المعلن ).

ومع هذا التآكل المستمر فى القدرة العربية، ومع التغير الجذرى فى النظام الدولى، والفشل المستديم فى التجارب التنموية، وفى ظل انتشار الفساد واستمرار حالات من أشباه الحريات، كان لابد أن تتأكد الاتجاهات البراجماتية والمصالح الوطنية الضيقة التى لا تقدر – بحال – على تحمل الأعباء التاريخية سيما فى ظل التوجه نحو التهادن الأمريكى – السوفيتى.

هذا هو الشق الأول، والوضع الذى آل بنا إلى ما نحن فيه ابتداء من طبيعة الإدراك المصرى لمصادر التهديد لأمنها وما يترتب عليها من خيارات و ذلك فى فترة ارتبط فيها بدايه الأمن المصرى بالأمن القومى العربى ثم الإنتقال إلى مرحلة اخري من الإدراك المتغير لمصادر التهديد والاتجاة نحوخيار السلام الاستراتيجيى ، ثم جرت عليها تحولات مضت بالسياسة المصرية إلى مواقف مخالفة. إن ما نعايشه الآن هو اللحظة الأخيرة منها التى تجسد ما بدأ وتراكم عبر ما يزيد عن الربع قرن.

**والشق الثانى** – أنه فى هذا الوضع الراهن، كيف يمكننا أن نتحدث عن القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأمن القومى المصرى. هنا يتقاطع حديثى مع ما تفضل أ.د. أحمد يوسف وطرح الكثير منه فى محاضرته، وأيضا يتقاطع مع ما تفضل د. زكريا وأشار إليه من وجود خلل قائم فى الميزان العسكرى العربى الإسرائيلى، ... إلخ.

أتحدث عن بعض المؤشرات التى تبين ما أسماه الدكتور أحمد "المفاهيم الخاطئة" التى يجب اجتثاثها، والتى عُبّرت عنها عديد من المؤشرات

السلوكية والقولية من جانب نخب رسمية ونخب مثقفة عديدة على الساحة المصرية والعربية خلال الأشهر الماضية، وقد كانت تكرارا لظواهر مماثلة برزت مع انطلاق الانتفاضة وحين دخلت إسرائيل عملية المناورة بما يسمى عملية السلام منذ حكومة بنيامين نتانياهو، حين اتضحت الأدلة بشكل فاضح حول انقلاب إسرائيل على ما يسمى بعملية السلام. هذه المؤشرات منها:

- ما نسمعه عن أولوية المصالح الوطنية المصرية و تعارضها مع حديث الحرب.
- ما نسمعه عن ضرورة الحفاظ على إنجازات السياسة المصرية خلال ٢٠ عاما و حمايتها من أخطار الحرب.
- ما نسمعه عن المسئولية الاجتماعية عند ممارسة النقد للسياسة المصرية.
- العقلانية والرشاد فى مواجهة التحريضية والانفعالية وعدم النضج من جانب الرأى العام والشعب حين يطالب بشىء ما لمساعدة الفلسطينيين أكثر من مجرد المساندة المعنوية والدبلوماسية.

هذه جميعها مؤشرات وعبارات أحاطت بمشترك أساسى هو التمسك بقوة وبعنف وبلا تردد بخيار السلام كخيار استراتيجيى أوحد، على اعتبار أنه هو الذى يحقق الأمن القومى المصرى كما تدركه القيادة المصرية، حتى فى أحلك اللحظات التى اتضح فيها التحدى الإسرائيلى لهذا الخيار ذاته، بل والانقلاب عليه كما نراه عيانا.

ومن ثم فهناك أمور ثلاثة تثير تساؤلات تقود إلى مقولات ثم مجموعة من النتائج حول – ليس معالجة الأمر فى الأجل الراهن أو القصير – ولكن وضع تصور حول رؤية قد تكون أكثر اتساعا على الأجل الطويل:

**الأمر الأول:** المناورة الإسرائيلية حول السلام النهائى الشامل والدائم ثم الانقلاب عليه، ألا يعد هذا الوضع مصدر تهديد يستوجب الآن انقلاب التوجه المصرى؟ إن ما نراه أن هذه المناورة تفرز استمرار التمسك من جانب مصر بخيار السلام كخيار استراتيجيى ؟ ومن ثم نتساءل هل ما زالت إسرائيل مصدر تهديد للأمن القومى المصرى فى نظر القيادة المصرية؟ أم يستمر تراجع ترتيبها خاصة بعد هذا الانقلاب الإسرائيلى على السلام، وهذا الاجتياح والعدوان على الشعب الفلسطينى الذى اتفق الجميع على أنه يمثل خطوة قد تكون الخطوة التالية لها لبنان أو الأردن أو سوريا أو حتى مصر.

**الأمر الثانى:** الانتقال الأمريكى من مقام الراعى والشريك فى عملية السلام، لا أقول إلى صف التحيز إلى إسرائيل، ولكن أقول: إلى مصاف المعسكر الواحد الذى يضم الولايات المتحدة جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ألا يعد ذلك مصدر تهديد يستوجب تنويع مصادر المساندة الخارجية على اعتبار أن مصادر المساندة الخارجية دائما ما تكون مصادر مساندة للحفاظ على الأمن القومى؟ أم أن الهيمنة الأمريكية قد استحكمت وصار لا فكاك منها، فهل مازال التحالف مع أمريكا مصدر حفاظ على الأمن المصرى سواء فى المواجهة مع إسرائيل أو المواجهة مع قوى المعارضة فى الداخل؟

**الأمر الثالث:** وهو كان محور مقولات ومعالجات عديدة و يتمثل في تعاظم الفجوة القائمة بين النظام والقاعدة، ولا أقول المعارضة؛ حيث تضع القيادة نفسها فقط في موضع المسئولية والعقلانية والقدرة على إدراك وحماية المصالح القومية والأمن القومى المصرى على خلاف الباقين الانفعاليين التحريضيين، الانفعاليين غير العقلانيين.

ومن ثم نتساءل ، أليس الموقف الشعبى المساند للمقاومة والمندد بالاجتياح الإسرائيلى هو موقف كاشف – فى ذات الوقت – عما آل إليه وضع النظام سياسيا واقتصاديا بل وثقافيا وقيميا؟

هذه النقاط الثلاث وما تثيره من تساؤلات تطرح مقولات ذات دلالة خطرة عن المفهوم السائد حول كيفية الحفاظ على الأمن القومى المصرى، بعيدا عن التدخل أو التورط فى القضية الفلسطينية، ومنها:

- مقولة أن الاقتصاد المصرى لا يتحمل نفقات الحرب، ومن الذين يدفعون نفقات الحرب؟
- مقولة أن دعم الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها ضرورة باعتبارها السبيل الوحيد للتحرير، كما لو أن الأمر لم يعد من وجهة النظر هذه سوى عملية جمع تبرعات انطلاقا من البعد الإنسانى.
- الحديث عن عدم نضج الرأى العام وعدم رشاده ومنعه من التعبير وممارسة المشاركة والنقد .. فى حين أن هذه الممارسة والمشاركة هى شرط التصحيح وشرط الوصول إلى المنطق المشترك.
- المطالبة بتغيير الخطاب الدينى وتجديده باستبعاد ما فيه من مفاهيم من الجهاد والاستشهاد ورفض ثقافة السلام... كما لو أن هذه

المفاهيم والدول التى تحتضنها هى سبب البلاء وليس العدوان الإسرائيلى.

- مقولة أنه يجب ألا نستثير عداء الغرب، وهى مقولة شائعة، ومؤداها أن الواجب هو أن نحافظ على علاقات جيدة مع الغرب، سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم الحاجة إلى شرح حقيقية الإسلام حتى يحسن فهمه فى الغرب، كما لو أننا نحن الذين نستثير عداء الغرب، وكما لو أن ما يسمى "حوار الحضارات" هو الذى سوف يحل مشكلة الانحياز الغربى لإسرائيل وسوف ينقذنا.

كل هذا يثير أمورا تتعلق بالأمن القومى المصرى أطرحها كالآتى:

- كيف يمكن أن يصبح المعيار الاقتصادى البحت (معيار التكلفة المادية) هو المعيار الأوحد لإمكانية التحول إلى الخيار العسكرى من عدمه ولا أقول من أجل الاستخدام الفورى، وإنما كما تفضل الدكتور زكريا وأفصح – إنما على سبيل الاستعداد، وإمكانية التحول مستقبلا وفى إمكانية الإعداد العسكرى على اعتبار أن اختيار السلام كخيار استراتيجي لم يثبت جدواه فى سبيل الحفاظ على الحقوق والأمن ... فما السبيل إذن؟!
- ولا نزال نتساءل هلى يظل المعيار الاقتصادى البحت والمعيار الوطنى الضيق كافيا أو كافيين للحسم فى قضايا مصيرية مثل العلاقة والصراع مع إسرائيل على الأقل فى الأجل الطويل وليس فى الأجل الراهن كما قلت؟

- كيف لدولة مثل مصر أن تستبعد تماما خيار الاستعداد العسكرى لإمكانية خوض معركة أخرى، أن تستبعد ذلك من حساباتها ولو على صعيد الخطاب المعلن؟ فالخطاب المعلن الرسمي يحرص كل الحرص على استبعاد أية إمكانية لهذا الخيار العسكرى، ويقدم مبررات اقتصادية وسياسية باستمرار لهذا الموقف، هذا على الرغم من وجود طرائق أخرى يمكن التعبير بها عن مواقف القوة الدبلوماسية التي يجب أن تستند إلى قوة عسكرية وقبلها قوة اقتصادية ومجتمعية.
- كيف يمكن الاعتقاد أن التهديد التوسعى الصهيونى يمكن للمقاومة الفلسطينية أن تتصدى له بمفردها؟ وحتى متى؟ أليس ما يحدث في فلسطين الآن يحمل تهديدا لمصر وغيرها ؟

هذه الأمور جميعها تدفع للقول والاعتقاد بأن ثمة حاجة ملحة للتفكير فى سبل إدارة مصر لسياستها تجاه القضية الفلسطينية فى الأجل القصير، تأخذ فى الاعتبار كل القيود المفروضة على كافة الأصعدة، وتحاول أن تفعل بقدر ما تستطيع وتفضل أ.د. محمد شوقى وبين على الصعيد القانونى.

كذلك يجب عدم الاقتصار على هذا، إنما يجب الانتقال إلى مرحلة أخرى، هى مرحلة التفكير فى الأجل الطويل: ماذا يمكن أن يحدث فى الأجل الطويل؟

يجب أن يكون للسياسة المصرية رؤية طويلة الأجل، ولا تكون دائما محل رد الفعل حتى أضحى الأمر على ما نحن عليه، نحن فى حاجة

للإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة سلفا حتى تتكون لدينا رؤية جدية إلى أمن مصر القومى ومصادر تهديده فى المرحلة الراهنة الخطيرة.

إن هذه الرؤية تعترف أن منع حرب مع إسرائيل وإن كان يحفظ الأمن الوطنى المصرى فى الأجل القصير، إلا إنه لا يضمن على الإطلاق استمرار ذلك فى الأجل الطويل... فالأمن القومى المصرى لن يتحقق بمعزل عن دائرته الأوسع، وأن تضاف إليه حسابات أخرى إلى جانب حسابات المكسب/الخسارة المادية البحتة؟

لقد أثبتت الممارسات الإسرائيلية أن السلام لم يعد سوى وهم نتمسك به نحن وحدنا، وأن إسرائيل لم تستبعد مطلقا خيار الحرب ضدنا، والسلام لم يكن فقط وهما، بل كانت له آثاره السلبية على مصر وداخلها، فبدلا من أن يكون هدنة نستعد خلالها لأمور قد تستجد تحول إلى ترهل وفساد وتآكلت فى ظله كل القدرات المصرية الحقيقية، ولا أقصد القدرات الاقتصادية والعسكرية وحسب، إنما أقصد ما هو أكثر خطورة بل وهو محط للاستنفار من أجل الوصول إلى تجديد القدرات الاقتصادية والعسكرية ذاتها وأقصد بها القدرات الثقافية والمعنوية والقيمية التى كانت تمثلها مصر للعرب والمسلمين فى إدارة قضايا الصراع. وشكرا لكم.

**أ.د. عمرو دراج**

نشكر الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى على هذا العرض الرائع، والذى أبان مع العروض السابقة إلى أى مدى نبدو مقصرين فى الاستفادة من مثل هذه العقول التى تحتويها جامعة القاهرة، الأمر الذى يدعونا إلى السعى للاستفادة منها باستمرار إن شاء الله.

والآن نستمع إلى الأستاذ الدكتور/ محمد السيد الجليند – الأستاذ بكلية دار العلوم، ومدير مركز الدراسات والبحوث الإسلامية – جامعة القاهرة سابقا، ليحدثنا حول البعد التاريخي والعقدي لموضوع هذه الحلقة، فليتفضل مشكورا.

**أ.د. محمد السيد الجليند:**

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ثم أما بعد،

أبدأ بالشكر للسادة الحضور وللزملاء الأجلاء على هذه المشاركة الطيبة، وأخص بالشكر أ.د. عمرو دراج على تنظيمه وإدارته لهذه الحلقة الثرية.

والحقيقة أن الإخوة الزملاء المتحدثين قد أعطوني الكثير وأعفوني من الكثير غطوا الكثير من النقاط المتعلقة بالموضوع من أبعاده السياسية والاستراتيجية والقانونية حول القضية الفلسطينية وعلاقتها بالأمن القومي المصري، ولم يتبق سوى زاوية صغيرة أطل منها على التاريخ وعلاقة اليهود بالأرض الفلسطينية وعلاقة كل ذلك بالأمن القومي المصري.

واختصارا ، يمكن تقسيم مراحل هذه القضية إلى مراحل ثلاث رئيسة ترتبط بظهور الرسالات السماوية الثلاث بهذه البقعة:

– فقبل أن تأتي الديانة اليهودية بأزمان لم تنقطع القبائل العربية عن المنطقة عبر هجرات متعددة ومتوالية، بدأها الكنعانيون قبل إبراهيم عليه السلام الذي يعد الجد الأكبر لبني إسرائيل، وقد أسس الكنعانيون أو بطن من بطونهم ما عرف بمدينة (يبوس) وأطلق على ساكنيها، اليبوسيين : وهم أحد

بطون الكنعانيين القادمين من الجزيرة العربية. ولم يكن هؤلاء هم أول من سكن فلسطين من العرب، إلا إنهم أقدم من وعاهم التاريخ. ثم توالت هجرات البطون والأفخاذ من القبائل العربية إلى فلسطين على مدى ثلاثمائة أو أربعمائة عام، فى وقت لم يكن ثم وجود أو ذكر لليهود أو ارتباط بهذه المنطقة فضلا عن أن تكون لهم دولة.

- كان اليهود إذ ذاك قبائل ترحال عند حدود الفرات من قبل سومر، وعند دخول يوسف عليه السلام مصر استقدم اليهود إلى مصر؛ حيث أكرم وفادتهم وظلوا بها إلى أن خرجوا مع موسى عليه السلام إلى فلسطين التى كانت مسكونة ساعتها بالقبائل العربية القوية التي أخافت اليهود من دخول الأرض المقدسة إلى درجة أنهم عارضوا موسى عليه السلام وعصوه فى دخولها إشفاقا من ساكنيها.

(قالوا يا موسى إن فيها قوما جبارين وإنا لن ندخلها حتى يخرجوا منها فإن يخرجوا منها فإنا داخلون). المائدة.

- وأول تواجد للملك اليهودى فى هذه المنطقة تمثل فى مملكة داود عليه السلام والذى دام نحو الخمسين عاما وفى رواية سبعين عاما، ثم أعقبه ملك سليمان؛ حيث أساس المعبد/ الهيكل السليمانى الذى تتنازع إسرائيل مكانه الآن. وقد أقيم هذا المعبد فى وسط مدينة يبوس التى تطور اسمها مع هجرات القبائل العربية لتصبح (أورسالم)، أورساليم، أورشالم إلى أورشاليم - وتعنى مدينة السلام أوبيت السلام، حيث تنطق اللغة العبرية السين العربية شينا" وتحول المد بالألف إلى مد بالواو. وأورسالم كلمة عربية مائة بالمائة

- حرفت إلى أورشاليم العبرية التى راجت ، ومحلها الجغرافى الآن هو المكان الذى بنى في المسجد الأقصى أو قبة الصخرة الآن.

وهنا نأتي إلى الأمن القومى المصرى من البعد الجغرافى لبنى إسرائيل فقصص بنى إسرائيل وقصص التوارة مجالها الجغرافى دائما هو مصر، وهذا يؤكد لنا أن العقيدة اليهودية الإسرائيلية، ليست قاصرة على امتلاك قطعة أرض تسمى فلسطين، إن نصوص القصص التوراتية تقول لهم أن أرض بنى إسرائيل من النيل الأكبر إلى الفرات (أعطاها الرب لك ولابنك الأكبر ولنسلك من بعدك).

لا أريد أن أفصل القول فى البعد التاريخى لهذه القضية، وإنما يهمنا بالدرجة الأولى البعد العقدى الذى يحرك دولة إسرائيل لامتلاك هذه القطعة وهل هذه القطعة هى الأمل الوحيد لإسرائيل أم هى - كما يقال - مسمار جحا، وتمتد من خلاله إلى ما حولها جغرافيا فى جميع الجهات.

نعود فى هذا إلى الكتاب المقدس الذى يدين به بنو إسرائيل؛ لنتبين من خلاله البعد العقدى الذى يحرك السياسة اليهودية قبل أن تتواجد الحركة الصهيونية، والتى حين تدخلت لتوظيف الدين لصالح التحرك السياسى زادت الأمر اشتعالا.

فى الكتاب المقدس ثلاث أساطير لا أصل لها لا فى كتاب موسى عليه السلام ولا فى العهد الجديد وإنما نقلت من التلمود إلى سفر يسمى سفر يوشع. هذا السفر يحدد لإسرائيل الأرض الجغرافية التى منحها الله - تعالى - لهم ابتداء من إبراهيم عليه السلام ، ثم تجدد الوعد لابنه يعقوب ثم لنبى الله موسى عليه السلام، وأوصى ورثة موسى بضرورة امتلاك هذه

الأرض، وهى ليست لها حدود، إن أية قطعة أرض يضع الجندى الإسرائيلى قدمه فيها هى عطية له من الرب. هذا الكلام – أيها الإخوة – منصوص عليه فى سفر "أشعياء" فى العهد القديم، وهو المحرك العقدى لهذه الدولة منذ نشأتها.

إن كلمة "إسرائيل" لها دلالتها العقدية، فمعناها فى لغتهم "ابن الله" ، وأطلقت كعنوان للدولة الجغرافية التى أقامها بنو إسرائيل عام ١٩٤٨ إشارة إلى البعد العقدى لهذه الدولة بتحقيق وعد الرب بامتلاك هذه الأرض، وهذه هى الأسطورة الأولى: أسطورة الأرض، عقيدة الأرض، عقيدة مقدسة، فى سبيل الحصول عليها نجد فى سفر "التثنية" وفى سفر "الخروج" وفى سفر "أشعياء": (فى سبيل الحفاظ على هذه الأرض يجب علي إسرائيل بأمر الرب لهم في التمود أن تقتل الذرية، أن تهدم البيوت، وأن تحرق الأطفال والنساء، وأن تقتلع الأشجار والثمار..) : أهداف مقدسة لتخريب المنطقة حتى لا تبقى ذرية عربية فى هذه المنطقة، حتى إن من النصوص الغريبة: (لا تبقوا فيها فردا ؛ لأنه سوف يكون شوكة فى ظهوركم) أو ما نسميه نحن بالمفهوم العسكرى: سياسة الأرض المحروقة.

وفى الفترة بين ١٨١٧-١٨٩٧ حين عقد مؤتمر بال بسويسرا بدعوة تيودور هرتزل كانت هذه الدعوات فى مخاضها، ثم جاءت الحركة الصهيونية فصاغت هذه العقائد الدينية فى شكل مذهب سياسى تبنته الحركة الصهيونية نفسها، ولكى ينفذوا هذا المشروع شرعوا فى تخطيط رهيب جدا، وعلينا لنتعرف عليه أن نعيد قراءة التاريخ فهناك حدثان مهمان جدا فى هذا الصدد.

**الأول:** فى أواخر القرن التاسع عشر: عندما ذهب هرتزل إلى السلطان عبد الحميد ليستأذنه فى إقامة الدولة اليهودية وجاء الرفض من السلطان، فقد فكر هرتزل فى ضرورة خلع السلطان عبد الحميد نفسه كتمهيد لاغتصاب الأرض. وحدث أن صدر كتاب بعنوان "مائة مشروع لإسقاط الخلافة العثمانية" ، وليتكم تقرأون هذا الكتاب وهو ملحق فى الجزء الرابع من كتاب "حاضر العالم الإسلامى" والذى ترجمه شكيب أرسلان، وقد قدمته دول أوربا لإسقاط الدولة العثمانية ليتسنى لهرتزل أن يحقق حلم إسرائيل.

هذا المشروع تحقق سنة ١٩١٦ فى اتفاقية سايكس – بيكو التى قسمت التركة العثمانية على بريطانيا وفرنسا وزج بما أطلق عليه الآن أ.د. أحمد يوسف "بالمفاهيم المغلوطة" ، فلقبت الدولة العثمانية باسم الرجل المريض، والتى درسنا تاريخها فى مدارسنا من كتابات المستشرقين وأصبحت عندنا الدولة العثمانية دولة استعمارية ودولة تأكل أموال الشعوب... إلخ. وهذا ما يتعلمه أولادنا حتى الآن حيث ننسى تاريخها الحافل في الحفاظ علي وحدة الأمة ولا نذكر لها إلا ما أورده المستشرقون في كتاباتهم عنها.

**الثانى:** فى القرن العشرين وبعد نكسة ١٩٦٧ ، حدث مؤتمر فى ولاية كولورادو فى أمريكا سنة ١٩٧٨ صدر عنه هذا الكتاب عنوانه: "تنصير العالم عام ٢٠٠٠" وذلك أن النكسة التى حلت بالعرب عام ١٩٦٧ لم تكن متوقعة لا تاريخيا ولا حضاريا ولا عسكريا، إلا أن حدوثها أحيا فى ذاكرة التاريخ الإسرائيلى (وفى هذا نفرق بين اليهودية والمسيحية كديانتين وبين الصهيونية والصليبية كمذهب أو كتوجه سياسى). ففى التوراة نبوءة كاذبة تقول إن عيسى عليه السلام سوف ينزل إلى أرض أورشاليم ليحكم العالم فى

الألفية الثالثة، الأمر الذى لا يتأتى إلا بعد قيام دولة إسرائيل. فنكسة ١٩٦٧ أثارت في نفوس الصليبيين فكرة قيام دولة إسرائيل ونزول عيسى عليه السلام ليحكم العالم. ولعل بعضكم يذكر أن مناحم بيجن عندما اجتمع مع السادات وكارتر فى كامب ديفيد كان بيجن متأبطا العهد القديم ويقول لكارتر. "نحن الذين نحقق لكم نبوءتكم بنزول المسيح ليحكم العالم".

من أورشاليم في دولة إسرائيل هذه النبوءة تمخض عنها هذا المؤتمر الذى قدم فيه خمسة وأربعون بحثا لكبار المفكرين الصهيونيين فى الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا بعنوان: "الآن وجب تنصير العالم حتى ينزل المسيح ليحكم العالم من أرض إسرائيل".

هناك حدث أكثر أهمية في دلالته علي استمرار المؤامرة ففى عام ١٩٨٧، عقد فى نفس القاعة التى عقد فيها هرتزل مؤتمره الصهيونى الأول ١٨٩٧ اجتماعا يعرف بالصهيونية الصليبية فى أمريكا، وهى جماعة موجودة حاليا ، وقد اجتمعوا فى نفس هذا المكان ليعلنوا ولاءهم للرب، ويطلبوا من الصليبيين على مستوى العالم أن يصلوا من أجل إقامة دولة إسرائيل.

هذا يفسر لنا التعاطف بين العالم الغربى و السياسة الأمريكية وبين حركة الصهيونية المعاصرة التى تعمل على إقامة دولة إسرائيل الآن.

ولقد صاحب هذا النشاط الصهيوني أن الإعلام الإسرائيلى قام خلال ٤٠-٥٠ سنة بما نسميه عملية غسيل مخ للنشء فى العالم الإسلامى، وفى المقابل قام بشحن العقلية الغربية والأوربية بالحقد والكراهية للعالم العربى والإسلامى، رابطا بين أمرين:

- المصطلح الذى ظهر فى أواخر القرن الماضى – وهو مصطلح "الخطر الإسلامى" الذى تمثل فى هذه المنطقة ولعلكم سمعتم عن كتاب نيكسون وسمعتم أن ريجان وكارتر سارا على نفس الطريق..،
- أن كارتر فى مارس ١٩٨٥ لبس الطاقية الإسرائيلة وقال فى خطابه الشهير : "نعم نحن بيننا وبين اليهود تراثا مشتركا".
- كما أعلن ريجان فى حفل تنصيبه قائلا: "إن نبوءة التوراة لا تكذب وما جئنا إلا لنحقق هذه النبوءة".

هذا كله يطرح علينا سؤالا مهما جدا:

- ما علاقة الغرب وأمريكا بإسرائيل وعلى أى أساس؟
- وما علاقتهم بالعالم العربى والإسلامى وعلى أى أساس؟

قد يكون البعد السياسى الذى تحدث عنه أ.د. أحمد يوسف يبين أن المصالح ظاهرة على السطح وهى التى تحرك حكام المنطقة كقطع الشطرنج فى المنطقة، إلا أنه فى حقيقة الأمر هناك جانب عقدى تاريخى ثقافى حضارى هام جدا، وهو طمس الهوية الإسلامية العربية وإحلال الثقافة اليهودية الصليبية الغربية محلها من خلال منافذ كثيرة ، حتى إذا ما نشأ جيل جديد – ضمن سياسة النفس الطويل – لا يرى سوى الأمر الواقع وينسى أنه كانت هناك بقعة تسمى فلسطين. حتى إنه فى بعض السنوات وزعت على الطلاب فى كتب الجغرافيا خرائط حلت فيها إسم دولة إسرائيل محل فلسطين ... وقد أعيد طبع الكتاب ثانية لإصلاح هذا الخطأ.

الهدف من ذلك محو الشخصية والهوية الإسلامية ، ليحل جيل جديد بلا تاريخ، ويمتد السرطان الاستيطانى وتصبح عملية إقامة الدولة الإسرائيلية من النيل إلى الفرات، مملكة الله التى ينبغى أن يرثها يعقوب وبنوه من بعده حسب نبوءة التوراة المزعومة أمرا واقعا ولا تجد الأجيال القادمة غرابة في ذلك.

نقطة أخيرة تتمثل أن ثمة جانبا عقديا آخر يربط السياسة الأمريكية بإسرائيل، يتمثل فى أمرين.

**الأول:** أن إسرائيل تدعى أنها شعب الله المختار، وهذا غير جديد، إلا أن الجديد أن الأمريكان أنفسهم صاروا يدعون أنهم شعب الله . وتجدون حضراتكم مكتوبا على الدولار الأمريكي عبارة **In God We Trust** .. وهذا قاسم مشترك بين الشعب الإسرائيلى والسياسة الأمريكية الآن.

**الثانى:** الطريقة التى تمت إقامة أمريكا بها هى نفس الطريقة التى يتم تكوين إسرائيل بها الآن... شعب من المهجرين أو المهاجرين من أقطار العالم بلا هوية ولا قومية ولا لغة ولا يجمعهم مذهب واحد، ومن ثم أقاموا علاقاتهم على أساس الفلسفة البراجماتية والمنفعة والمصلحة فقط كذلك شعب إسرائيل يتكون بنفس الظروف التي تكون بها الشعب الأمريكي ، حتى إن شارون الآن يعتبر نفسه امتدادا للسياسة الأمريكية فى المنطقة.

والحديث فى هذا يطول جدا وما قل وكفى خير مما كثر وألهى وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

**أ.د. عمرو دراج:**

الحقيقة نشكر الأستاذ الدكتور/ الجليند على هذا العرض المختصر للأبعاد التاريخية والعقدية للقضية والتي جاءت حقا استكمالا للجوانب التي غطاها الحديث السابق عليه.

وقبل أن نفتح المجال أمام حضراتكم للتعليق أو التعقيب أو السؤال أستأذن حضراتكم في تنشيط الذاكرة حول بعض ما قيل.

**الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف** ركز على تقديم خمسة براهين للتدليل على صدقية العلاقة بين القضية الفلسطينية والأمن القومي المصري.

١- برهان الجغرافيا والتاريخ: والذي يؤكد أن البوابة الشمالية الشرقية هي دائما مصدر التهديد للأمن المصري.

٢- السوابق الإسرائيلية ، التي تؤكد أن إسرائيل كيان توسعي استيطاني عدواني.

٣- شاهد بنية النظام الإقليمي وماذا سيحدث إذا تسيدت إسرائيل المنطقة وتأثير ذلك على الدور القيادي المصري الإقليمي.

٤- المشروع الإسرائيلي للدولة الفلسطينية وماذا لو قامت دولة فلسطينية في غزة على حدود مصر، وكانت عملية لإسرائيل وفق التصور الشاروني.

٥- شاهد التواصل في دور الشعب المصري منذ عام ١٩٤٨ والمظاهر المختلفة لتفاعله مع القضية.

وفيما يتعلق بـ "ما العمل"؟

فقد أوجزها الدكتور/ أحمد فى أن يكون الأصل أن يفعل كل منا ما يستطيع أن يفعله... وقد يكون هذا أفضل شعار إذا اتبعناه فإن الكثيرا سوف ينتج عنه.

**اللواء الدكتور/ زكريا حسين** تحدث عن البعد الاستراتيجيى من خلال الإجابة عن ثلاثة تساؤلات.

**أولها** يتعلق بحجم التهديد العسكرى الإسرائيلى للأمن القومى المصرى ، وأكد أنه قائم وموجود لأسباب كثيرة.

**وثانيهما** يتعلق بعوامل كبح هذا التهديد الواقع على الأمن القومى المصرى، وقد ذكر عدة عوامل أهمها – أن القوة المسلحة الإسرائيلية رغم قوتها إلا أنها تشكل – فى ذات الوقت عامل ضعف نتيجة اعتماد إسرائيل على عسكرة المجتمع، واستهلاك قوة العمل فى الأغراض العسكرية فيما لا يمكنها تحمله لفترة طويلة. أن مفهوم الحرب الخاطفة أصبح غير موجود، وأن النموذج الذى صار سائدا كما رأينا فى حرب الخليج الثانية وفى أفغانستان، يعتمد على تمهيد جوى طويل المدى، يتزامن مع تعبئة للقوة البرية لفترة طويلة.

كذلك التهديدات التى يمكن أن يتعرض لها الوجود الأمريكى المكثف فى الخليج فى ظل تصاعد حمى المقاومة على أثر الأحداث الأخيرة والموقف الأمريكى المنحاز مطلقا لإسرائيل.

أو **ثالثها** فكان السؤال ماذا نفعل؟

- تحدث عن صعوبة تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك لأسباب كثيرة.

- لكن هذا لا يعنى - إذا تعذر الهجوم - أن نهمل أو نستراخى فى الدفاع عن الأمن القومى والتخطيط لهذا الأمر على نطاق الأمة وعلى المدى الطويل.
- ويجب كذلك الاستعداد الدائم بدعم المقاومة وتدريب عناصرها واستخدام "كارت" المقاومة للضغط في المفاوضات.

**الأستاذ الدكتور/ محمد شوقى**، أعطانا معلومات قانونية كثيرة ربما كان الكثير منها جديدا على بعض منا من غير المتخصصين:

فقد تحدث عما يعطيه القانون الدولى من حقوق للشعوب المحتلة، إلى درجة أن حق المقاومة لم يعد فقط حقا إنما صار واجبا توجبه مواد القانون الدولى على الشعوب المحتلة، أن تدافع عن أراضيها وسيادتها، وتوجبه على الشعوب الأخرى أن تمد لها يد العون والتأييد.

وأن وصم الأعمال الاستشهادية وأعمال المقاومة بالإرهاب هو شيء يتعارض مع قواعد القانون الدولى ومبادئه.

كما تحدث عن علاقة ذلك بالأمن القومى المصرى، وأن معاهدة السلام كانت بالأساس وسيلة قانونية لتحييد مصر ووضعها خارج حلبة الصراع بشكل أو بآخر، لكنه ذكر أنه حتى لو وجدت نصوص سرية للمعاهدة تمنع من قطع العلاقات مع إسرائيل فإن هذا لا يعنى أن تكون المعاهدة مؤبدة، لأنه يحق - بموجب القانون الدولى - التخلص من المعاهدة إذا تغيرت الظروف تغيرا جوهريا ، والتحلل من الالتزامات. كما أن الارتباطات والالتزامات الأخرى لمصر - وبالتحديد ضمن ميثاق جامعة الدول العربية

ومعاهدة الدفاع العربى المشترك هى التزامات أعم وأسبق وأولى بالأخذ بها عند التعارض مع معاهدة السلام.

كما ذكر أيضا أن قرارات الأمم المتحدة قد أعطت الفلسطينيين من الحقوق ما تنازلت القيادة الفلسطينية الحالية عن الكثير منها، ولم تستغل ما هو متاح أمامها فى هذا الصدد.

ومن ناحية التساؤل عن "ما العمل"؟

ذكر ضرورة تفعيل مكتب المقاطعة العربية ودور الجامعة العربية لدعم الموقف الشعبى المؤيد للمقاومة.

وأن تفعل الأمم المتحدة نفسها لصالحنا، حيث ذكر أنه فى حالة تجمد دور مجلس الأمن وعدم قدرته على حل المشكلات نتيجة الإسراف فى استخدام حق الفيتو فإن سلطاته يمكن أن تتحول إلى الجمعية العامة التى يمكن أن نحقق فيها فعالية وتأثيرا.

**أستاذتنا الدكتور/ نادية مصطفى** تحدثت عن عدد من الأبعاد السياسية المتعلقة بالموضوع، حيث بدأت – ليس من الواقع الحالى على نحو ما تحدث السابقون – إنما من الجذور، وأن التدهور الذى جرى للأمن القومى العربى – بصفة عامة جرى عبر عدد من التحولات لقصر القضية على حدود فلسطين فقط، وفصلها عن الأمن القومى المصرى. وبالطبع لم يكن ذلك معارضا لعنوان الندوة الذى تخيرناه، والذى جاء من منطلق أن هذا هو العنوان المطروح فعلا على الساحة وأن تحته أسئلة تحتاج إلى الإجابة عنها حتى لو كان العنوان نفسه محل تساؤل.

تحدثت أيضا عن جانب هام جدا وهو الرؤية السياسية المستقرة لدى القيادات السياسية الحالية في الدول العربية، ورؤيتهم لمصادر التهديد للأمن القومي العربي وتحويلها من الخارج إلى الداخل، مما أدى إلى تبني ثقافة السلام التي أدت بدورها فعلا إلى ما أطلقت عليه "الترهل" في كافة مناحي الحياة على النحو المشهود حاليا.

طرحت الدكتورة/ نادية عددا من المقولات والتساؤلات الشائعة عن الاقتصاد المصري وهل يتحمل حالة الحرب؟ وهل المقاومة الفلسطينية ضرورية أم لا؟ وهل الرأي العام غير راشد وناضج بما يكفي لكي تسير القيادات السياسية وراء مطالبه؟ وهل يجب ألا نستثير عداء الغرب؟ إلى غير ذلك.

وطرحت بالفعل تساؤلات جديرة بالبحث والوقوف أمامها، من قبيل إمكانية تحول الاقتصاد من أن يكون عبئا على الأمن القومي إلى أن يكون دافعا وسندا لهذا الأمن القومي، وخطورة أن نترك المقاومة الفلسطينية بمفردها أمام هذا العدوان الإسرائيلي مما يحتم إذا استمر هذا الوضع أن تتعرض كل دولة من المتفرجين إلى ذات الخطر.

**الأستاذ الدكتور/ محمد الجليند** استعرض البعد التاريخي والعقدي في القضية، وكانت النقطة الجوهرية التي أثارها ويتغافل الكثيرون عنها هوالغاية اليهودية فعلا في إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، والتهديد المباشر الذي يتعرض له الأمن القومي المصري من جراء ذلك. كما استعرض عوامل الارتباط بين الغرب والكيان الصهيوني من الجانب العقدي.

## المداخلات

### أ.د. أحمد عامر

- هذه الأشياء الثمينة جدا ينبغى أن نطرحها قدر استطاعتنا على الإذاعة والصحافة المصرية ليستفيد منها عدد أكبر من الجماهير. ولدى بعض النقاط الموجزة.
- ذكر الدكتور/ عمرو فى بداية تقديمه ثلاثة أصناف من الناس فى مصر وموقفهم من القضية وأن أفضلهم الذين يجعلونها قضية أمن مصرى، وهذا فى رأيي. وبخصوص ما ذكرته الدكتورة/ نادية من وجوب وأفضلية أن تكون قضية أمن عربى – أرى أن الأفضل أن تكون قضية أمن مصرى، لأن ذلك يشعرنا أن القضية فى عقر دارنا، وأن المقاومة الفلسطينية هى خط دفاع أول عن مصر، وأن أطفال فلسطين الذين يذبحون ويحرقون كل يوم إنما هم يحقنون دماء أطفالنا.
- البراهين التى قدمها الدكتور/ أحمد ، أريد أن أضع أمامها برهانا أو مثالا: أحمس الأول لم يكن قوميا عربيا وبالتأكيد لم يكن عضوا فى جماعة الإخوان المسلمين، وورث حرب التحرير عن آبائه، ومع ذلك أدرك الأمن القومى المصرى لا يتوقف عند أرض الفيروز ولا خط العريش – رأس محمد وأكمل التوغل فى فلسطين.
- وكذلك قنصوه الغورى عندما هزم فى مرج دابق (١٥١٦) شمال دمشق فتحت القاهرة ذراعيها للجيش العثمانى.

- هذا لا يتعارض مع أن الدراسة الأعمق تقول إنه ليس ثم أمن وطنى مصرى وآخر سورى، ... منفصل ، ولكن هناك أمنا قوميا واحدا، وأن انكشافه فى أى بلد هو ولا بد انكشاف له فى سائل الدول العربية.
- الدكتور/ أحمد فى رده على دعاة الانعزالية بمصر عن محيطها العربى ذكر ماحصلت عليه مصر بدورها من دعم عربى، وفى هذا نذكر "باب المندب" حيث قامت البحرية المصرية بعون كبير من اليمن بإغلاقه أمام الملاحة الإسرائيلية التى كانت قد استولت على خليج العقبة، ومن المؤكد أن اليمن عرضت نفسها لأخطار ولم تقل : لا شأن لى!.
- كذلك موضوع عدم قدرة مصر على مواجهة إسرائيل بشكل عام، وعلى الأخص عسكريا يجعل القرار المصرى رهين الإرادة الإسرائيلية بالكامل. فإذا كانت إسرائيل اليوم قانعة بردعنا فى حدود معينة فى دعمنا للمقاومة الفلسطينية دعما لا شك فيه أنه بمجرد أن ينتهى الأمر الراهن على الوجه الذى تبغيه إسرائيل، فإن أى قرار سيكون موجها إلينا مباشرة على نحو ما أشارت إليه الدكتوره/ نادية من بعض آيات القرآن الكريم التى يتحدثون عن تجديد الخطاب المرتبط بها، .. ولن يكون للمسألة حدود. ومن ثم فعلى المدى البعيد لابد أن نبدأ برفض هذا الواقع دون استعجال، على أن نبدأ أولا نقف عند حدود التمنى. وأقول إنه حتى نتمكن مما

نريد على المدى البعيد، فإن المقاطعة يمكن أن تكون هى السلاح المتاح والأمضى.

- وبخصوص رد الدكتور أحمد على من يقولون إن المقاطعة تؤدى إلى خراب بيوت البعض وقطع أرزاقهم، أذكر حضراتكم أيضا بعمال القرنس وفيلم زقاق المدق ومشروع عباس الحلو ... وكذلك سنة ١٩٥١ عندما ألغى النحاس المعاهدة لم يفكر أحد فى بيوت آلاف الذين كانوا يعملون فى معسكرات الإنجليز.
- كذلك فإن مقاطعة هذه البضائع سيؤدى بالمقابل إلى إقامة بدائل لفتح هذه البيوت وغيرها وبطريقة أفضل، ونحافظ على ثقافتنا الاستهلاكية التى صارت ماكدونالدزية و .... وهكذا!
- كذلك أريد أن أختبر مقولة أن إسرائيل - كما أنها مشروع يهودى وصهيونى - هى أيضا مشروع أمريكى ، ومن ثم فإن لم تهيمن على المنطقة فهى بالنسبة لأمريكا مشروع كاسد ولايستحق الدفع فيه. فالمقاطعة بالتالى محاولة لإفشال إسرائيل كمشروع أمريكى حتى لو كان ناجحا كمشروع إسرائيلى فى حدودٍ أقل فإنه يصبح فاشلا أمريكيا وقد تعزف أمريكا عن مؤازرته!
- ومن هنا أؤكد على دعوة حضراتكم إلى أهمية دعم المقاطعة وتنظيمها لتفعيل دورها واستمرارها، حتى لا تخرج من هذه الفورة التى يعود كثير من الفضل فيها إلى التليفزيون المصرى وطارق عبد الجابر... لو أغلقت هذه القناة بقرار ما وهو أمر جائز فى ضوء تأرجح التوازنات والحسابات، قد تنتهى المقاطعة .. ومن هنا

يأتى دور الجامعة العربية ومكتب المقاطعة بالتعاون مع الجهود الشعبية. فقد أوضح الدكتور محمد شوقى أن ثمة ضغوطا على الحكومات والمؤسسات، إذن فلنأخذها منهم ونستفد من المكتب وقاعدة البيانات لديه والقنوات ... إلخ.

- كذلك نتكلم عن البترول ... ومصر تبيع إسرائيل البترول الذين يحرقون به إخواننا الفلسطينيين فى الطائرات والدبابات الإسرائيلية. وكذلك يقال إن هناك اتفاقية غاز طبيعى بعدما تزايدت أحجامه فى مصر وجار عقد اتفاقات لتصديره، وهنا لابد من الدعوة لإيقافه ومنع بيعه لهؤلاء الناس. أن نخاطب عمال الشحن فى بورسعيد عمل مؤثر ويحتاج إلى تعميمه وأن ينطلق من مؤسسة وألا يكون نتاجا مؤقتا أو وجود فرد مثل البدرى فرغلى فى بورسعيد ، فلا بد من المستوى المؤسسى للاستمرار قبل الفعالية.
- ثم المركز الأكاديمى الإسرائيلى، نريد أن نلغيه ... نحن لن نقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ولن نطرد السفير الإسرائيلى – لكن هذا المركز لا حاجة لنا إليه.
- وفى هذا السياق فإن نقابة الصيادلة ضربت مثلا عظيما عندما ضبطت بناء على معلومات مدققة شركة الأدوية التى تساند إسرائيل والاستيطان فيما يعد نموذجا يحتذى.
- وأخيرا قال الدكتور زكريا إن القوات الإسرائيلية ١١,٨% من القوى العاملة والمفترض أنها من السكان وبالتالى تقترب من مائة بالمائة أو على أقل تقدير ٧٨,٥ % من القوى العاملة.

د. زكريا حسين: قلت إن قوة العمل فى أية دولة تـــتراوح بيـــن ١٢-١٥%، وإسرائيل تأخذ منها ١١,٨% من مجموع السكان ككـــل – أى مـــا يقترب من كل القوى العاملة تقريبا.

أ.د. معتزة خاطر

– الحقيقة أننى سعدت لسماعى كل ما قيل، إلا أننا لو سمعنا هـــذا الكلام فقط فإن أحدنا يعود إلى بيته مكتئبا سائر عمره. فاليهود وأنصارهم – كما تم عرضه تاريخيا –منذ عام ١٨١٧ خططوا، استعملوا الدولة العثمانيـــة ولما أعاقتهم هدموها، استعملوا بريطانيا فى إصدار تصريح بلفور، استعملوا الاتحاد السوفيتى فى جلب المهجرين السوفيت، واستعملوا الأمريكان ... إلخ ... أى استعملوا فى كل مرة القوى السياسية الفاعلة فـــى العـــالم، ونحـــن للأسف الشديد نتراجع أمامهم ولا نستخدم حتى القوة الحقيقيـــة المـــوجودة فينا نحن.

قد يكون الأمل الوحيد عندى – كمنتسبة إلى كلية العلوم – أن الله – سبحانه وتعالى – لم يخلق شيئا يمضى بخط مستقيم إنما فـــى موجـــة بيـــن صعود وهبوط، فلدينا أمل بإذنه – تعالى – أن نضع تخطيطا، دونْ الاعتمـــاد على الرسميين ، فقد نفعل شيئا ونضع لبنة فى البناء.

فالواضح – للأسف – أننا مكشوفون فى كل شيء إلى درجـــة أن المناورات الأساسية للجيش المصرى هى مع الولايـــات المتحـــدة: "النجـــم الساطع"! أتمنى أن أكون مخطئة لأن هذا هو أملى الباقى أن تكـــون لدينـــا القوة القادرة على الدفاع عنا!.

ماذا ينبغي أن نبدأ بفعله؟ أعتقد أنه في نهاية هذه الحلقة أن نضع خطوات لتخطيط نشر المعلومات على أكبر قدر ممكن من المواطنين. الدكتور/ أحمد عامر قال: الإذاعة والتليفزيون إلا أن ثمة حساسيات قد تعوق ذلك، فلماذا لا تكون معنا – كل في مجاله وموقعه – وريقات صغيرة فيها نقاط من الشرح التفصيلي للشباب في مدرجه ... فأرجو أن نبدأ في عمل ملخصات في عناصر فيما نبدو نحن اليوم متعجلين ومن ثم مآل الساسة عندنا إلى تقديم التنازلات دون وعي بهذه الحقيقة أن السيادة كامنة في الشعب حتى لو سلب الإقليم بكامله.

وأخيرا ، فإنه من الجدير بالاهتمام والإبراز هو تصريح بوش الذي جرى التعبير عنه بسقطة أو زلة اللسان أعلن أن الحرب الصليبية الخامسة قد بدأت"، ثم حاول إظهار التراجع عنها وتأويل اللفظ بشتى الطرق... إن هذه السقطة هي في الحقيقة فعل كاشف عن حقيقة النوايا الأمريكية والغربية، وعن طبيعة نظرتهم إلى العالم الإسلامي، ليس فقط من باب المصالح المادية والخلافات السياسية والاقتصادية، ... فما هي الحروب الصليبية الأربع السابقة. إن الحرب الأولى تمت في الشرق فيما عرف بالحروب الصليبية، والثانية وقعت في الغرب بإسقاط الأندلس ومحو كل آثار الحضارة الإسلامية والوجود الإسلامي منها، لتأتي الحملة الصليبية الثالثة في الحرب العالمية الأولى التي وقع العالم العربي بعدها في قبضة الغرب المسيحي وأبرزتها مقولة الجنرال البريطاني اللنبي حين دخل دمشق ووقف على قبر صلاح الدين الأيوبي وقال: "ها نحن قد عدنا ثانية يا صلاح الدين". أما الحرب الرابعة فكانت الحرب العالمية الثانية التي وإن بدت غير

موجهة إلى المسلمين إلا أنها كانت الفرصة المواتية التى تمخضت عنها دولة إسرائيلية.

**أ.د. محمد المحمدى ماضي**

يستوقفنى ما ذكره الأستاذ الدكتور/ محمد شوقى من أننا أمام كيان لا يعترف بالقانون والمبادئ وما ينبغى أن يكون، ولا يعرف سوى مفهوم الاستقواء وفرض الأمر الواقع... إلا أن أخشى ما أخشاه هو أن يكون العقلانيون أو العقلاء والساسة فى أمتنا يفكرون بطريقة ما هو واقع وبالتالى يحرمون مبدئيا كافة وسائل تغيير الواقع ومنها الحرب ... وأقول إن الحرب – فى ذاتها – هامة جدا، ومن خبرة التاريخ فإن الحروب كانت هى التى تستنفر الهمم وتستثير قوى الأمم والمجتمعات وتلفظ ما يكون قد علق بها من شوائب.. لقد وصل الأمر الآن ليس فقط إلى عدم التفكير بالحرب واعتبارها خيارا ممكنا، بل إلى أن يحرموا علينا التحدث بلغة الحرب أو ذكر بعض المفاهيم أو التلويح بها على أساس أنها غير موائمة للواقع الذى يرجى له الاستقرار.

وموضوع الأمن القومى المصرى والتهديدات التى يتعرض لها ... هذه التهديدات تنوعت ولم تتوقف مطلقا لكننا ركزنا على التهديد العسكرى وحسب، فالأمن القومى متعدد الأبعاد، ثقافيا، واقتصاديا، وتعليميا، بل وصحيا. ولا ننسى ما نضبطه كل يوم من أمراض تسرب إلينا، ولعل آخرها قصة القواقع الأمريكية التى تم العثور على فيروس C الكبدى الوبائى فى بويضاتها. فلا بد من الاهتمام بالأمن القومى بكافة عناصره.

كما أود أن ألفت النظر إلى شيء هام وهو حقيقة العلاقة التى جرى تخطيطها ثم تنفيذها بين المسيحية والصهيونية، أو الصهيونيـــة الصليبيـــة ، وقد قام الأنبا شنودة – ممثلا للأرثوذكس الذين هم أساس المسيحية – وقـــال إن هؤلاء خارجون عن الدين ... هذا الأمر يجب أن يستثمر إعلاميا علـــى مستوى دول أوربا، وذلك أن الفاتيكان تم تسييسه، واليهود يقومون بكل مـــا يستطيعون فى كافة المجالات لسلب الآخرين إدراكهم على حين غرقنا نحـــن فى الشكليات سواء الخلافات الدينية وخلافه!!

**أ.د. عادل عبد الجواد.**

بعد الشكر البالغ لدى سؤالان للدكتور/ زكريا حسين:

**الأول:** وهو يتعلق بما أشارت إليه الدكتورة معتزة حول التعاون فى التدريب العسكرى وما وراءه.

**والثانى:** يتعلق بما قلته سيادتكم من أنهم وضعوا أمامنا خيـــارين لا ثالث لهما: إما خيار السلام وإما خيار المقاومة. وبما أنه تم التعرف بأنـــه لا توجد لدينا القوة القادرة على إشهار الخيار الثانى، فلا مناص مـــن الخيـــار الأول الذى يضحى ساعتها خيار الاستسلام ... فهل ترون سيادتكم (الدكتور زكريا حسين) أنه الخيار الأنسب وأن ذلك يبرر الدعوة أو قبول مؤتمـــرات سلام أخرى؟ أم أنه – من وجهة النظر الاستراتيجية ينبغـــى تبنـــى خيـــار السلام لكسب الوقت من أجل الاستعداد وتحصيل القوة؟!

**أ.د. عبد الفتاح بدور**

لدى ثلاثة تعقيبات:

- أولا التعقيب على ما ذكره الدكتور الجليند خاصة فيما يتعلق بالارتباط بين المسيحية الغربية والصهيونية ... فمن الواضح أن الأمريكان سطحيون فى عقيدتهم إلى الدرجة التى مكنت الصهاينة من إنسائهم ماضيهم المشين الأمر الذى بدا فى إسقاطهم التهمة والمسئولية عن دم المسيح عن اليهود ، وانتهى بهم الأمر إلى إعلان أن "الرب إسرائيلى: **God is Israeli**".
- كذلك استمتعت كثيرا بما ذكره الدكتور محمد شوقى من أن السيادة فى حقيقتها تبقى كامنة فى الشعب – الأمر الذى أدركه أجدادنا إبان الحروب الصليبية؛ حيث واجهوا الأطماع الصليبية بهذه الحجة .. و مما يذكر أن أجدادنا تميزوا بالصبر والجلد ووجوهه . فالمعلوم أننا نحن الذين علمنا الآخرين، ولا زالت أبحاثنا تتوارد عليهم غير أننا لا نهتم بتنفيذ أو تصنيع نتائج أبحاثنا محليا وذاتيا. وها نحن الآن نعيش على بقايا سلاحهم، وبالطبع هم لن يمنوحنا السلاح الذى يمكننا أن نحاربهم به.
- وأخيرا فقد ثبت أن البديل الشعبى بديل لا يقهر، ومن ثم ينبغى أن يترك يفسح له المجال لكى يفور وينضج ويؤتى أكله، وأن يغمض الرسميون أعينهم عنه دون السعى لتحجيم طاقاته، إن لم يقدموا له الدعم والتأييد!

**مداخلة:**

منذ فترة، وموضوع المقاطعة مطروح على الساحة، وها قد بدأت نتائج تتمخض وتتضح، ومن ثم أرى أن نرقى بسقف كلامنا الآن، وندخل فى

الحديث عما بعد المقاطعة للمنتجات الأمريكية وأن نضم إلى ذلك قضية الاعتماد على الذات وعلى الصناعة المصرية، حتى وإن كانت أغلى ثمنا وأقل جودة، أو فى حالة العجز عن الاكتفاء الذاتى – بالاعتماد على الدول الصديقة – أو على الأقل الدول التى لا تجاهرنا بالعداء... على أن نضع فى تصوراتنا ومخططاتنا أن نغير من هذا الوضع لصالح الاعتماد على الذات على المدى المتوسط، على مدى عشر سنوات مثلا!

**د. أحمد عبد المقصود**

لدى خمسة تعقيبات على ما قيل وعلى الموضوع أوجزها كما يلى:

**ثالثا:** للذين ينبهون إلى البعد الثقافى، وإلى السعى الغربى لغزونا وتغييرنا ثقافيا على نحو ما عبر عنه الدكتور محمد المحمدى... إلا أن الشىء المؤكد – أيضا – أن ذلك لا يمكن أن يتحقق لهم إلا بامتلاكهم أسباب القوة التى نفتقدها نحن.

**ورابعا:** قصة هيكل سليمان والأساطير الإسرائيلية، فإسرائيل تثير أساطير بدت للبعض – للأسف – على أنها حقائق لاخلاف عليها، حتى صار بعض الناس أكثر ترويجا لها، على الرغم من أن عددا من الباحثين يرفضون فكرة الهيكل من أصلها وبالرغم من ذكرها المفصل فى العهد القديم من ناحية أخرى، ولكن للتنبيه فليس الصرح المذكور فى قصة سليمان وبلقيس فى القرآن الكريم (قيل لها ادخلى الصرح) النمل () ، بالهيكل السليمانى ، حتى لا ينخدع البعض.

**وخامسا:** وأخيرا لماذا الإصرار على البقاء والتمسك بالأمم المتحدة على الرغم من علمنا أنها إحدى أدواتهم فى رسم وتنفيذ مخططاتهم. إن أحد أهم أوراق الضغط أن ننسحب من هذه المنظمة.

**أ.د. عصام شرف**

**أولا:** لماذا تسيطر أمريكا علينا وعلى المنطقة ؟ ومن أين يمكن أن يكون لنا خيارنا الخاص المستقل فى ظل هذه الهيمنة؟ هذا سؤال هام بحق لأنه يفتح أعيننا على النقطة الفاصلة والحاسمة فى هذا الصدد: إنها القوة، فبالقوة تهيمن أمريكا علينا وبالقوة يمكن أن نخرج من هذا المأزق. فلابد أن نكون دولة قوية. والقوة الحقيقية ها هنا لا تأتى إلا بتضافر جهود وطاقات الجميع، الأمر الذى لا يتأتى إلا بالحرية .. الحرية التى يصبح بها لدينا رأى عام وينضج هذا الرأى العام .. الأمر الذى لابد أن نمضى فيه حتى لو استغرق زمنا طويلا.

**ثانيا:** إن تصريحات القادة الإسرائيليين منذ نشأة دولتهم تجمع على أن إسرائيل لا حدود لها، وأنها دولة تتمدد حدودها حسب قدراتها وحاجاتها، فكلما شعروا بمشكلة مكانية أو إسكانية نتيجة هجرة أو نمو سكانى ينقضون على جزء من الأرض العربية.

ثبت من هذا العرض الرائع للأساتذة أنه ثمة علاقة وثيقة بين القضية والأمن القومى المصرى، وأن التهديد النابع من إسرائيل استغرق الفترة منذ استقلال معظم الدول العربية، والسؤال هل بعد هذه الفترة التى استغرقتها بناء كل دولة عربية قد وصلنا إلى أن أصبح لدينا تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تجعلنا نتحير فى خوض غمار الخيار العسكرى خوفا عليها؟

**د. عزة عبد الكريم**

لى استفسار – أولا – لسيادة اللواء الدكتور/ زكريا حسين حول اتفاقية السلام هل نصت هذه الاتفاقية أو اشترطت إخلاء سيناء من القوات المصرية .. وإذا لم تكن لنا ثمة قوات وأسلحة داخل سيناء فكيف يمكننا الدفاع عنها؟ هذا أمر مقلق.

ومن الجدير بالذكر أنهم يحاولون القضاء علينا من خلال الهجوم على هويتنا سيما فى عناصرها الأساسية: اللغة والدين والثقافة.. فعلى سبيل المثال يسعون إلى تسريب كلماتهم ومفاهيمهم إلينا فيتحول حائط البراق إلى حائط المبكى، وتصبح أعمال المقاومة والنضال عنفا أو إرهابا، وقد بلغ هذا الأمر درجة عليا عقب وقائع الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

**مداخلة:**

لى ملاحظتان:

**الأولى:** إننى أستشعر أن "الكلمات الخبيثة" على نحو ما أسماها الدكتور أحمد يوسف قد راحت تفعل مفعولها فى الإدراك والوجدان العام. فعلى سبيل المثال أتذكر موقفا ضبط فيه أحد الطلاب ذو أصل فلسطينى وهو يغش بالامتحان، فكان رد فعل المراقب متجاوزا حالة الغش ليكشف عن مكنون قابل للأقاويل الرائجة: حيث قال : يستحقون ما يجرى لهم فهم، قد باعوا أرضهم من قبل ... إلخ. وهكذا فقد بدأت الكلمات الخبيثة تترسب فى نفوسنا.

والثانية: أن ما نتحدث فيه اليوم من دعم القضية الفلسطينية وتفعيل المقاطعة لكل ما هو صهيوني وأمريكي هو أمر من جانب آخر يصب في صالح مستقبل مصر ورقيها من وجهين:

فالمقاطعة للبضائع المحددة تعنى من جانب آخر إعطاء الفرصة للصناعة المصرية والإقبال عليها.

والمقاطعة كذلك لأى تعاون أو تعامل مع إسرائيل وأنصارها هو بمثابة تدريب على المقاطعة التامة عندما تفرض علينا في حال التحول إلى الصراع المسلح سواء بالمنع من قبلنا أو من قبلهم.

**أ.د. نصر رضوان**

الحقيقة أننى أستشعر أن ثمة بعدا كان من المنتظر أن الدكتور الجليند سوف يستعرضه وهو المتعلق ببناء الشخصية التى يمكنها الاضطلاع بالمهمة التى عنون لها بـ "ما العمل؟". فمن المعلوم أنهم فى الغرب يتميزون بإقامة "النظام " الذى يتولد عنه المواطن الفاعل. ففى النظام الأمريكى – مثلا – يتم بناء المواطن الأمريكى ضمن نظام يستطيع فى النهاية أن يعضد ويقوى الإرادة والإدارة الأمريكية عندما تفكر فى أن تغزو العالم.. فى أمريكا ونسبيا إسرائيل فإن تكوين الشعب من أشتات وشراذم لم يمنعهم فى النهاية من تأسيس نظام يتولد عنه الفرد بخصائص معينة موائمة.

ومن ناحيتنا، فإننا إن لم نرجع إلى أصولنا وتراثنا، التى تتلخص فى كلمة واحدة – هى الإسلام – فلن يمكننا بحال أن نبنى هذه الشخصية حتى يمكنها أن تنهض لتقاوم هذا الغزو الضارى. إن القارئ فى تاريخ هذه المنطقة وفيما ورد حولها فى القرآن الكريم يجد أن نحوا من ٩٠% من

آيات القرآن الكريم الواردة فى الصراع بين الحق والباطل إنما حكت عن الصراع فى هذه المنطقة. وعليه فإن الواجب أن نسمى ونهتم بالأمن فى محيطه ونوعه الإسلامى، ويصير "الأمن القومى الإسلامى"... إن الصراع ساعتها سيصفى الصفوف ولا يبقى بعدها سوى الصادقين القادرين على الصمود والبناء.

د. علي لدى بعض الملاحظات حول عناصر الأمن القومى المصرى والعوامل المؤثرة فى تحديده وحفظه أو تهديده، فالمقرر أن هذا الأمن تحدده – أيضا – عوامل أخرى بعيدة عن الداخل المصرى بمفرداته المختلفة.

فالنخبة المصرية لم تعد تنفصل عن تحالف وثيق غير عادى مع النخبة فى الولايات المتحدة، بما يفرض عليها النظر إلى إسرائيل على أنها كيان لطيف لا يمثل أية تهديدات من أى نوع للأمن القومى المصرى... ومن ثم لا مناص من السلام.

ومن ثم نجد إدوارد ووكر السفير الأمريكى الأسبق فى مصر يقف أمام الكونجرس الأمريكى يدافع عن مصر وعن ضرورة الاستمرار فى دعمها وإرسال المعونة إليها. (إن مصر تؤدى خدمات استراتيجية وتكتيكية للولايات المتحدة أكثر مما تفعل إسرائيل ... لا أنا أوصى باستمرار المعونة).

أمام محاضرة الدكتور/ زكريا حسين وفى مقابلها فقد استمعت إلى الفريق سعد الدين الشاذلى (رئيس أركان القوات المسلحة المصرية أثناء حرب أكتوبر ثم استبعد) حيث ذكر فى لقاء بنقابة الصحافيين أن تهديدات

القادة الإسرائيليين المستمرة من قبيل التهديد بضرب السد العالى وإعادة احتلال سيناء، ذكر أنها تعد لاغية لمعاهدة السلام وأنها بمثابة إعلان الحرب... وأن لو أرادت إسرائيل أن تحتل سيناء فسوف تنجح فى ذلك خلال دقائق.

كما أود التنبيه على نقطة هامة وهى أن العدو الآخر المضاد لنا ثقافيا ليس هو أمريكا وحدها إنما يتمتع الاتحاد الأوربى بنصيب وافر فى هذا الصدد. فالشراكة الأورومتوسطية والعلاقات مع أوروبا تهدف إلى أوربة المنطقة ، بتواتر الحديث عن التدخل واللعب فى قوانين الأحوال الشخصية ، وقضايا إلغاء جريمةالإعدام، ومحاولة تحريم تعدد الزوجات ومنع الطلاق ... إلخ.

وفى هذا يشار إلى الدور الكاثوليكى المعادى للمسلمين، فالبابا يوحنا بولس الثانى هو الذى يقف وراء فصل الجنوب السودانى عن الدولة السودانية وهو نفسه كان رئيس مؤتمر كولورادو المشار إليه الداعى إلى تنصير العالم... إلخ.

وسؤالى أخيرا، هو فى حالة إذا ما تخلينا عن المقاومة وجلسنا إلى مائدة المفاوضات، فما هى ورقة الضغط التى يمكن أن تكون معنا؟

**مداخلة:**

اليهود لا يسعون فقط إلى اغتصاب الأرض وتزييف الحقائق المعاصرة، إنما يسعون إلى تزييف التاريخ المصرى القديم وقد تكون لذلك علاقة أيما علاقة بالأمن القومى المصرى. فبحكم دراستى لهذا التاريخ وتخصصى فى الـ **Egyptology** أجد عندنا لوحة فى السقف المصرى

نطلق عليها لوحة النصر أو لوحة مرنبتاح (الذى يتراوح الرأى بينه وبين رمسيس الثانى على أنه فرعون المذكور فى القرآن فى قصة موسى عليه السلام)، وهم يريدون أن ينسبوها إلى أنفسهم ليزيفوا التاريخ المصرى، وللعلم فهى مكتوب عليها. (إن إسرائيل قد تم القضاء على بذرتهم تماما).

وللعلم أيضا فإن كلمة إسرائيل فى النهاية رسمت على هيئة رجل وامرأة وهى تعبر عن أنهم كانوا قبائل لا مدنية لهم.

**مداخلة:**

عادة ما تكون قضايا الأمن القومى ذات أبعاد سرية، الأمر الى يستتبع نوعا من الواجب الشهادى على المنظرين، على سبيل الوضوح، لأن الاستحياء فى التعبير عن القضايا المتعلقة بالأمن الوطنى هو لون من الاستهزاء والمضيعة.

ومن ناحية ثانية نلحظ تكرار وتكريس الأفكار المحددة سلفا ... فنقول إن الأمن القومى المصرى له خيار واحد: السلام كخيار استراتيجيى .. كهدف ... والحقيقة أن هذا الهدف "خال من حقيقته"، ومن ثم هو خال من وسائل تحقيقه ... ومع ذلك نحن نعتمد عليه ولا نستعد لبديله: "المقاومة" ولا نعد الشعوب للمقاومة ... إذن نحن نسعى إلى أهداف غير حقيقية ونعيش بالتالى قضايا وهمية. فالعامة – حتى الآن – لا يعرفون آليات المقاطعة الحقيقية ، ووسيلة المقاومة.

إن المطلوب من المنظرين هو أن يشهدوا على أصحاب وصانعى القرار كذلك مطلوب تطوير وسائل المقاومة السرية؛ نظرا إلى أن الأمن

القومي قضية سرية، قالوا: نحن ضربنا الحفار ... كيف ؟ هل من دليل ! ... إلخ فالمطلوب أن نقدم للمقاومة وسائل دعم من هذه الشاكلة!

**أ.د. صلاح عز**

لدى سؤالان: -

- كيف يمكن للقوى الشعبية أن تسهم فى حماية الأمن القومى المصرى؟ أى كيف يمكنهم الضغط على من يسيرون العوامل الخارجية ليقفوا فى مواجهة التهديدات لهذا الأمن القومى؟
- ماذا لو تدهورت الأحداث الراهنة إلى الحرب الفعلية ... ماذا يرى الاستراتيجيون وينتظرون؟

**أ.د. عمرو دراج:**

شكرا لكم ولهذا التفاعل الثرى، والذى نتمنى اكتماله من خلال الاستماع إلى الردود والتعقيبات الأخيرة للأساتذة المتحدثين. وسوف نبدأ بالأستاذة الدكتورة نادية مصطفى، حيث يبدو أنها تريد أن تستأذن لتأخر الوقت، فلتتفضل مشكورة.

**أ.د. نادية مصطفى.**

الحقيقة أن ثراء التعقيبات والتعليقات وتفاعل الأساتذة الحضور يحتاج معه إلى خمس ساعات أخرى للرد عليه، إلا أننى أتخير بعض النقاط سريعا:

أولا: لا شك أن قضية الحرية السياسية هى قضية من الضرورة والأهمية بمكان وتعد المنطلق لتفعيل كل الجهود والآراء وتدخل فى نطاق الإجابة الأهم للسؤال عن "ما العمل"؟ فقضية التغيير والإعداد السياسى لا تقل بحال

عن الاستعداد العسكرى وخلافه، ويرتبط بها تفعيل الطاقات الشعبية، ليس على سبيل الأحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدنى وحسب، إنما على كافة السبل، والنموذج القائم لنادى أعضاء هيئة التدريس ولجانه يعد نموذجا حيا يحتاج إلى ذلك...

وهذا ما أشارت الدكتورة معتزة إلى صميمه حين أشارت إلى توسيع دائرة التفاعل لتصل إلى قاعدة شعبية هامة وكبيرة وهى الطلاب الجامعيون، وألا تقتصر على محاولة الوصول إلى الإذاعات أو القنوات المرئية.

**ثانيا:** أؤكد وأشدد على أهمية المقاطعة وأهمية استمرارها ومأسستها، وفى تعليق الدكتور أحمد عامر ما يشير إلى فعاليات مختلفة بهذا الصدد، ويمكن على سبيل المثال أن يتم إصدار نشرات توضح وتتابع الواقع الفعلى للمقاطعة ليشعر بها الأفراد والمشاركون بدلا من الاقتصار عن الكلام فيها أو عنها.

**ثالثا:** وبالطبع فإن عناصر القوة لا تقف عند حد القوة العسكرية وحدها ... فهى محصلة قوى أخرى لعل من أهمها "القوة العلمية" والتطوير العلمى الحقيقى الذى يمكن أن ينعكس على الوضع العام. فالقوة ينظر إليها بعناصرها كلها وعلى وجه الحقيقة ... فالذى جرى على أرضنا هو عملية نمو شكلية لا حقيقة لها، لا تتمثل فى بناء فعلى اللهم إلا للتبرير الدعائى باسم شرعية الإنجاز.

**رابعا:** محاضرة الدكتور الجليند والبعد الثقافى – الحضارى والعقيدى تشير إلى موضع تهديد خطير الآن للأمن القومى ... وخاصة ما أشار إليه سيادته من اتساع دور البروتستانتية والكاثوليكية الغربية (المختلفتين عن نصرانية

الأرثوذكسية) يوضح أن السياسة الخارجية الأمريكية تندفع نحونا من قنوات ومنطلقات فى قلبها: الدين والعقيدة ... وقد صدرت فى ذلك كتب كثيرة تؤكد هذا البعد، إلا أن الخطير عندنا أننا على المستوى السائد نحاول أن ننزع هذا البعد العقيدى من الصراع مع إسرائيل ونخوف من آثاره.

كذلك يضم إلى ذلك ما أشار إليه الدكتور على من دور للاتحاد الأوربى فى ذات السياق.

**خامسا:** يرتبط بذلك- أيضا - ما أشارت إليه الدكتورة /عزة حول اللغة والدين وموقعهما فى قلب البعد الثقافى - الحضارى - العقيدى، حول ما نواجهه من تحديات مع إسرائيل والولايات المتحدة وهذا التيار اليمينى الذى صار فى سدة الحكم ويسكن البيت الأبيض وفتحت أمامه كافة ساحات الفعل لاسيما بعد الحادى عشر من سبتمبر.

**أ.د. أحمد يوسف:**

إيجازا كذلك أتخير عددا من النقاط التى أراها أساسية:

**أولها:** ونحن نتحدث عن الأمن القومى المصرى فنحن لا نتحيز لمرجعية بعينها لا قومية ولا إسلامية، فقد جاء اختيار الموضوع على هذا النحو ليكون بمثابة جسر واصل بين الجميع حتى لا تتحول القضية على صراع فيما بيننا أو كعكة نتصارع عليها، فى حين أن الواجب أن نجتمع عليها إسلامية كانت أو قومية أو وطنية.

**وثانيها:** إننى أرى أن أنبل ظاهرتين برزتا فى الأيام القليلة الماضية هما : الانتفاضة والمقاطعة. فالمقاطعة - رغم عفويتها- إلا أنها موجودة وحية

رغم كل الزاعقين الذين يصرون على أهمية المعونة الأمريكية والترويج لمفهوم الاعتماد المتبادل.

نقول لهم: فلتكن المقاطعة تمييزية، فلا نقاطع الضروريات على نحو ما يفعل الفلسطينيون أنفسهم حين يقاطعون الطعام الإسرائيلي الذى يوجد له بديل دون أن يقاطعوا الدواء الإسرائيلي.

يقولون: إنها مقاطعة غير مؤثرة، ... إذن فلماذا يثورون؟ ومن الذى أخرج سينسبرى من مصر؟

**وثالثها:** إننى أؤيد الأفكار الواردة من أن المقاطعة فرصة مواتية لاستحداث نمط جديد من التفكير ومن الاستهلاك وفى التنمية علاوة على أنها تحتاج – من جانب آخر – إلى مأسستها سواء حتى لا تستغل سلبا من قبل البعض ، أو للحفاظ على ديمومتها وتفعيلها.

**ورابعها:** ما أثارته الدكتورة معتزة من ضرورة التخطيط بعيد المدى وحددته بنحو عشر سنوات مثلا ، ومن موضوع الوحدة ... والحقيقية أننا بطبعنا عجلون ومن ثم لم نصل حتى للوحدة الاقتصادية . ومع ذلك فاسمحوا لى أن أكون متفائلا على أساس علمى مع الدكتورة معتزة ... ففى فكرة "الموجات" التى ذكرتها أرى أننا فى الوقت الراهن فى قمة موجاتنا، وأن إسرائيل فى حالة انحدار ... لقد بلغت إسرائيل منتهى صعوها عام ١٩٦٧ وها هى الآن من حينها تتراجع وتتقهقر.

وكذلك لا سلام بغير قوة كما قال الدكتور عادل، فالمقاومة والعمليات الاستشهادية تحدث لواقع موضوعى، وهو أنه لا بديل عن المقاومة وأن مسيرة السلام بغير أوراق ضاغطة أثبتت فشلها. وبالمثل أقول نعم للدكتور

محمدى ، فأثر الواقع على القرار موجود... لكن لحسن الحظ فهناك من يفهمون هذا الواقع فهما مغايرا لفهم صناع القرار له ... وعلى رأسهم المقاومون والذين يقولون إن هذا واقع لكن الواجب إزاءه هو المقاومة نفسها والسعى لتغيير هذا الواقع.

الدكتور/ أحمد يستاءل كيف نخرج من ربقة السيطرة الأمريكية وهذا أسهل ما فى القضية – إن أردنا – أن الولايات المتحدة لا تمنحنا سوى مليار دولار، ونحن ننفق أضعافه على أمور غير ذات ضرورة.

والأمم المتحدة وإن كنا لا نتعشم فيها خيرا – إلا أن الخطأ كل الخطأ أن نتركها لتكون ساحة تتحرك فيها إسرائيل متفردة أمام سائر دول العالم.

الدكتورة /عزة طرحت قضية اللغة والمفاهيم المغلوطة وتسمية الأشياء بغير أسمائها والهجوم على ثقافتنا – هذا صحيح – إلا أننى متفائل أيضا من وجهة نظر علمية ... فنحن نتعرض منذ ما يزيد عن القرن لهذا الهجوم إلا أنه لم ينل الكثير منا ومثال الجزائر وارد. واليوم هناك وعى متزايد ومقاومة لهذا الغزو. وبالمثل ما ذكره الدكتور نصر من دور الإسلام فى بناء الشخصية المطلوبة للمقاومة ... فالآن يتحدثون عن صميم معتقداتنا وديننا لإعادة تشكيل ثقافتنا على النحو الذى واجهته السعودية فى وسائل الإعلام الغربية.

وأخيرا دور المنظرين ...فأنا عن نفسى أحاول أن أقاوم المفاهيم الخبيثة... إلا أن صناع القرار لهم حساباتهم ويتحركون من تلقاء أنفسهم ومن قناعاتهم ورؤاهم للواقع ... ويكفينا أن نحاول نحن أن ندعم مواقفهم الإيجابية.

**اللواء الدكتور/ زكريا حسين:**

أستهل تعليقى بقوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" الآية . الرعد() وأود أن أوضح أننا هنا لا نمثل أحدا ولا ندافع عن أحد نحن فقط نقرأ الموقف على الواقع، وعندما قلنا إن الموقف الاستراتيجيى فى صالحنا وأن ثمة خيارين إما السلام وإما المقاومة .. فإن هذا كان هو المطروح . والشاهد أنه عندما طرح هذا التخيير: إما أن نخوض عملية السلام وفق التصور الإسرائيلى والأمريكى بصفة عامة، وإلا فلننس ذلك وليكن خيارنا هو المقاومة ... فإن هذا ما طرح وما حدث ، ونحن فى قراءتنا للواقع نرى الدول التى ارتضت أن تخوض فى مسار السلام، فانعقد مؤتمر شرم الشيخ وعرضت المطالب الثلاثة، نبذ العنف ، تغيير القيادات .. إلى آخر ما أوردنا.

هذا بالطبع لا يسعدنا ولا يقلل أيضا من دورنا ومن حماسنا. فإذا ما كان هذا الخيار السلمى هو ما وقع عليه اختيار صانعى القرار ، فإن ذلك لا يعنى على الإطلاق التخلى عن الاستعداد للحرب عن دعم المقاومة. فإن إسرائيل إذا لم تستشعر أن هناك قوة يمكن أن تردها وتردعها فإنها ستواصل عدوانها وتوسعها.

مفهوم الأمن القومى المصرى لا يقصد بها الأمن العسكرى وحسب ، فلها كافة الأبعاد الأخرى بما فيها البعد العقائدى والبعد البيئى. وليس مجالنا أن نستفيض فى هذا التنظير، والآن أرد على بعض ما أثير.

**أولا:** موضوع المقاطعة . نركز عليها لكن يجب ألا ننسى ما هو أكبر وأخطر : حجم المدفوعات سيما على السلاح من دول الخليج ، ففى العلمين

الأخيرين بلغت مشتريات السلاح الأمريكي لـدى دول الخليـج ٧٩ مليـار دولار، ويذكر أنه منذ انتهاء حرب الخليج الثانية اشترينا نحن العرب ثلثـي مبيعات السلاح الغربي والأمريكي. من هنـا يمكـن أن تـأتي المقاطعـة الموجعة. وهي لن تضيرنا كثيرا كما قد يعتقد البعض، فعندما كنـا مقبليـن على حرب ١٩٧٣ قاطعنا السلاح السوفيتي وكانت إحدى عنـاصر عمليـة الخداع، ولم يفت ذلك في عضدنا.

فالمقاطعة كي تكون فاعلة ومؤثرة لابد أن تدخل في المجهود الرئيسـي – باصطلاح الحرب –، إنهم يحتاجون إلى أموالنا أكثر مما نحتاج نحن إلـى سلاحهم، فعلى سبيل المثال في زيارة بيل كلينتون لأحد مصـانع الأسـلحة اكتشف أن المصنع كان على شفا الإفلاس، وبمجرد مكالمة تليفونية تقدمـت دولة خليجية بطلب إبرام صفقة أسلحة بمبلـغ ١٧ مليـار دولار، فـأنقذت الموقف بينما هي تبدو أنها تسلح نفسها وتكدس السلاح.

**ثانيا:** القوات المسلحة لها خطة أو خطط محددة، ولها عدد محدد وهو حتـى الآن لم يتغير أو يختلف عن ذي قبل حيث يقع في جهة الشمال الشـرقي ، ولا أحب أن أخوض في التفاصيل، لكنني أحب أن أطمئنكم! فنحـن لدينـا نصف مليون مقاتل . ماذا يفعلون؟ إنني كرجل مسئول عما أقل وأعيه جيـدا أقول لكم: إن القوات المسلحة المصرية توفر كل وسائل التسليح الذي يكفـي تماما للدفاع عن مصر، ولكي تتحول أيضا إلى الهجوم إذا تطلبت الظروف.

هذا عن القوات المسلحة، لكن هناك ما هو أخطر من شأن القـوات المسلحة، وهو إعداد الدولة كلها للصراع المسلح، وهو ما نجحنا فيـه فـي

حرب أكتوبر ١٩٧٣م: إعداد القوات المسلحة، إعداد الاقتصاد القومى، إعداد الشعب نفسه، إعداد مشروع العمليات ، تجميع القوات... إلخ.
وهذه – للعلم – ليست مسئولية القوات المسلحة والاستعداد العملياتى للقوات المسلحة ليس هو الهدف الأكبر، فالهدف الرئيس لنا اليوم لابد وأن يتمثل فى سعى القيادات السياسية إلى إعداد الدول من كافة الأوجه للمواجهة. وذلك أن السؤال المطروح: ماذا يحدث إذا أخل الجانب الآخر بالمعاهدة واعتدى؟ وإذا كنت على ثقة من استعداد القوات المسلحة، فإننى لست متأكدا من إعداد "الدولة" كلها للصراع.
حجم القوات المصرية فى سيناء وكلام الفريق فلان والمزايدة على قدرات مصر من أجل تصفية حسابات خاصة. فالقوات المسلحة المصرية موجودة بسيناء بهدف محدد جرى تحديده بناء على آراء خبراء مصريين على أعلى درجات الكفاءة، وهذا الهدف هو صد وتدمير وهزيمة قوات العدو التى تحاول أن تخترق المنطقة أمام خط "المضايق"، وللعلم أيضا فإن أية دولة فى العالم لا يزيد عدد القوات العاملة فيها عن ٢٠-٣٠% من قواتها والباقى على ذمة الاحتياط.

وبناء على المعاهدة فهناك فى سيناء فرقتان ميكانيكى وفرقة مدرعة وهذا أمر تم وضعه على أسس متينة، وثمة هدف آخر وهو أن تكون القوات المسلحة فى الأوقات العادية قادرة على إدارة أعمال قتال كبيرة – حتى لو كانت بأعداد أكبر من طاقتها – حتى يتم استكمال القوة الكاملة للجيش.

وفى حرب أكتوبر كانت الموانع والعوائق أمامنا كما تعلمون، وعبرنا القناة وبارليف فكيف إذا لم يعد أمامنا شىء- وإذا كانت ثمة عشرون

كيلومترا لقوات الأمم المتحدة وقوات مدنية، فإنها أى الأخيرة أيضا نوع من القوات المقاتلة ! وليست ثمة شروط على تسليح الفرق الثلاث الموجودة في سيناء، فالسلاح يتطور كل حين علاوة على أنه فيما بعد القناة لا قيود من أى نوع!.

**أ.د. محمد شوقى:**

فقهاء القانون الرومانى القديم قالوا: "القوة تخلق الحق وتحميه" ، وما نراه من قواعد القانون الدولى المعاصرة تؤكد ذلك. فمع اكتساب العالم النامى مكانة عالية فى الستينيات والسبعينيات فى الأمم المتحدة إلا أن الولايات المتحدة تمكنت دائما من تجاوز ذلك لصالح إسرائيل ! فبعد أن صدرت القرارات بإدانة الصهيونية ووصمها بالعنصرية تمكنت الولايات المتحدة لأول مرة من استصدار قرار من الجمعية العامة لإلغاء قرارات الجمعية السابقة نفسها عام ١٩٩٣.

نعم إن القوة تخلق الحق وتحميه، فكوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة أعلن أن ما تقوم به الولايات المتحدة فى أفغانستان هو من قبيل الدفاع الشرعى عن النفس مع العلم بأنه لاشيء مما تفعله هناك يمت بصلة إلى هذا الحق المزعوم.

**أ.د. محمد السيد الجليند**

كيف تبنى إسرائيل شبابها، وكيف نبنى نحن أبناءنا؟

فى كتاب الحساب الإسرائيلى يقولون له أمامك عشرة من العرب، قتلت منهم ستة فكم يتبقى؟

ونحن فى كتب القراءة نعلم أولادنا دروسا بعنوان "ثقافة السلام".

ولابد أن نؤكد أن العرب كانوا موجودين فى فلسطين قبل اليهود بكثير، وعندما فتحها عمر بن الخطاب كان الجديد هو الإسلام لا العرب!.

**أ.د. عمرو دراج**

فى نهاية هذا اللقاء الرائع نشكر السادة الضيوف والحضور ونتمنى أن نوفق فى إعداد المزيد من هذه اللقاءات الثرية بصفة دائمة.

رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٠٢/١٧٣١٤
الترقيم الدولى :977-223-685-0

## هذا الكتاب

يتعرض هذا الكتاب إلى موضوع فى غاية الأهمية، وهو علاقة القضية الفلسطينية بالأمن القومى المصرى وتبرز الحاجة للتعمق فى هذا الموضوع فى ضوء الهجمة الصهيونية الشرسة على أشقائنا فى فلسطين ، والمستمرة إلى الآن بعد مرور عامين كاملين على انطلاق انتفاضة الأقصى ، وذلك لكى نكون أكثر ألماماً" بأبعاد وتأثير ما يحدث فى فلسطين على أمننا القومى فى مصر ، وبالتالى يزداد تفاعلنا مع القضية وتقديمنا لكافة أشكال الدعم المادى والمعنوى لأشقائنا الفلسطينيين ، ليس فقط من منطلقات عقدية أو قومية أو إنسانية ، ولكن إيضا" لإدراكنا العميق بأثر هذا الدعم على حماية الأمن القومى المصرى .

